

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٥٨

الاثنين، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

رسالة من الممثلين الدائمين لفنلندا وجمهورية ترازيا  
المتحدة يميلان بها التقرير المعنون "عولمة عادلة:  
توفير الفرص للجميع" (A/59/98)  
مشروع القرار (A/59/L.30)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل  
الصين كي يعرض مشروع القرار A/59/L.30.  
السيد تشنغ جينغبي (الصين) (تكلم بالصينية):  
يشرفني أن اعرض مشروع القرار A/59/L.30، المعنون  
"تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد  
العالمي"، في إطار البند ٥٥ من جدول الأعمال.

إن تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على  
الصعيد العالمي، يُشكل عنصرا هاما للأهداف الإنمائية  
للألفية. فهناك ثلاثة من ثمانية أهداف متصلة بالصحة، وينص  
الهدف ٦ بشكل محدد على وقف انتشار فيروس نقص المناعة  
البشرية/الإيدز والإصابة بالمalaria والأمراض الرئيسية الأخرى  
والقضاء عليها بحلول عام ٢٠١٥. وسيؤدي تعزيز بناء

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس  
السيد شودري (بنغلاديش).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما  
تقرير الأمين العام (A/59/224 و A/59/545)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/59/282 و Corr.1  
و A/59/545)

مذكرة من الأمين العام يميل بها تقرير وحدة  
التفتيش المشتركة المعنون "تحقيق هدف توفير  
التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية"  
(A/59/76 و Add.1 و Add.1/Corr.1)

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

العالمي وللمؤسسات الرعاية الصحية، مثل تقديم الدعم من خلال المساعدة التقنية وغير ذلك من المساعدات إلى الدول النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وبناء على طلب بنن، رئيس مجموعة أقل البلدان نموا، فإنني أقترح التنقيح التالي لمشروع القرار، بعد إجراء المشاورات مع الأطراف المهتمة. في الفقرة ٧ من المنطوق، تحذف العبارات "بما فيها أقل البلدان نموا". ويصبح نص الفقرة الآن كما يلي:

(تكلم بالانكليزية)

"تشجع الدول الأعضاء، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها وصناديقها وبرامجها على أن تواصل، كل في نطاق ولايته، معالجة شواغل الصحة العامة على الصعيد العالمي ومؤسسات الرعاية الصحية، بأن تقدم مثلا، مساعدات تقنية وغير ذلك من المساعدات ذات الصلة، إلى البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛"

(تكلم بالصينية)

وأورد مشروع القرار، الذي صدر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٢٦ بلدا قدمته. وانضم ٤٠ بلدا آخر منذ ذلك الحين إلى مقدمي مشروع القرار. وهذه البلدان هي: الأرجنتين، الأردن، إستونيا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بليز، بنن، ترينيداد وتوباغو، جزر القمر، الجمهورية الدومينيكية، جورجيا، الرأس الأخضر، سان مارينو، سانت لوسيا، سوازيلند، سورينام، السويد، سيشيل، غانا، غينيا، لايفيا، ليتوانيا، مالطة، مدغشقر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي بالتأكيد إلى تسهيل تحقيق المجتمع الدولي المبكر لهذه الأهداف.

وفي هذا العالم المتسم بالعمولة بشكل متزايد، فإن خطر المرض المعدى قطعاً لن يقتصر على دولة واحدة أو منطقة واحدة أو قارة واحدة. وحالما يتفشى المرض، فقد يهدد بشكل عاجل العالم بأسره. والضرر الذي يسببه للبشرية وباء مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الملاريا أو المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة أو أنفلونزا الطيور واضح تماما. ولن يتمكن المجتمع الدولي من تجهيز نفسه بشكل أفضل للتصدي لهذه الأمراض والوقاية منها إلا بتضافر الجهود.

وهذه هي المرة الثانية التي يقترح فيها الوفد الصيني مشروع قرار يحمل العنوان نفسه. ومع اعتبار القرار ٣/٥٨ أساسا، أضيفت إليه العناصر التالية، بعد إجراء مشاورات واسعة مع الوفود الأخرى.

تحيط الجمعية علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية. وتلاحظ مع التقدير الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وعقد المؤتمر الدولي الخامس عشر للإيدز في بانكوك، وتلاحظ مع القلق التفشي الأخير لأنفلونزا الطيور، مدركة تأثيرها على صحة البشر وعلى الاقتصاد ومرحبة بالبيان الوزاري المشترك الذي أصدرته الدول المعنية في ذلك الصدد. وتنوه الجمعية بالشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأمراض والتصدي لها، التي تضم أكثر من مائة وعشرين شريكا بغية تقديم الدعم التقني العالي الجودة في الوقت المناسب. وفي منطوق مشروع القرار، تشجع الجمعية الدول الأعضاء، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة، على تقديم دعم نشط لبناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد

بعض البلدان تشكل سرعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أمراً مثيراً للقلق. والمجتمع الدولي بحاجة إلى مضاعفة جهوده لضمان تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان. والأمر الأساسي هو حشد المزيد من الموارد وزيادة المدخلات في التنمية، بغية مساعدة جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، على إحراز تقدم أكبر في تنفيذ الأهداف.

ثانياً، الأمر الضروري هو أن نكفل، من خلال بذل جهود متكاملة ومنسقة، التنفيذ والمتابعة الشاملين والمتوازنين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ونوافق على مجموعة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولاً، من الضروري تنفيذ الإصلاحات اللازمة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، وإعادة تكييف محور عملنا وتبسيط جدول الأعمال. والغرض الرئيسي للإصلاح تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة للتنسيق في المجال الاقتصادي.

ثانياً، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع في أقرب وقت ممكن برنامج عمل لعدة سنوات، وأن يعزز تنسيقه ورصد تنفيذه في الميدان الاقتصادي. ونؤيد استمرار الحوار بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية من ناحية أخرى، في جهد لجعل الحوار يسفر عن نتائج أكثر إيجابية وواقعية.

ثالثاً، من الضروري إنشاء آلية فعالة لتقييم ورصد تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها ومتابعة تلك النتائج. وستحل العام المقبل الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتعكف الآن حكومة الصين ومنظماتها غير الحكومية ذات الصلة على الإعداد للاحتفال بهذه الذكرى. فحماية وتعزيز

وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، الترويج، نيجيريا، نيكاراغوا، اليمن.

وبالنيابة عن الحكومة الصينية، أود أن أشكر بإخلاص كل مقدمي مشروع القرار ويحدوني الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة القرار بصيغته المنقحة فعلاً، بتوافق الآراء.

وبعد عرضي لمشروع القرار A/59/L.30، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن البندين قيد النظر اليوم. يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على تقريره عن البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال، ويرحب بالمناقشة المشتركة بشأن هذين البندين. ويؤيد الوفد الصيني البيان الذي سيدي به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

بموجب القرار ٢٩١/٥٨، الذي اتخذ في أيار/مايو هذا العام، قررت الجمعية العامة عقد اجتماع عام رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، بغية إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية ونتائج جميع المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة. وسيكون مؤتمر قمة يحظى بأهمية جوهرية لمستقبل الأمم المتحدة بوصفها محور جهودنا المتضامنة من أجل بناء عالم السلام والأمن والازدهار. وبغية ضمان نجاح مؤتمر القمة، ينبغي أن تبدأ جميع الدول الآن الإعداد بحماس لعقده.

أولاً، يتعين علينا أن نعمل على تنفيذ إعلان الألفية. فهو يشكل بلورة لتصميم الدول الأعضاء القوي على تعزيز دور الأمم المتحدة وعلى التمسك بميثاق الأمم المتحدة.

وخلال الأعوام القليلة الماضية عملت الأمم المتحدة والدول الأعضاء بمشقة لتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان، وتم إحراز بعض النتائج الإيجابية. بيد أن الأمين العام أشار على نحو صائب إلى أن حجم المهام الماثلة أمامنا كبير. وفي

**السيد البدر (قطر):** باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أشكر الأمين العام على التقارير الشاملة والمفيدة التي قدمها في إطار البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال، الواردة في الوثائق A/59/282 و A/59/224 و A/59/554 على التوالي.

إن المسائل المعالجة في هذه التقارير تبرز التطلعات الرئيسية لجميع الدول في مجالات التنمية، والبيئة، والسلم والأمن، والاحتياجات الإنسانية، وحقوق الإنسان، والشواغل الخاصة لمختلف البلدان. وقد اتفق قادتنا على بعض الأهداف المشتركة التي تم تحديدها بوضوح في الوثائق التي تضمنت نتائج شتى مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممها، بما فيها إعلان الألفية. واتفق جميع قادتنا على وجوب تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

ومما يبعث على الأسف أن التقرير المتعلق بتنفيذ إعلان الألفية يبين أن العديد منا يتخلفون كثيرا عن الركب، وأن هذه الأهداف المشتركة، بالنسبة لتلك البلدان، تُصبح بعيدة المنال بصورة متزايدة. وتشمل هذه الأهداف المقاصد التي تم تحديدها في مجالات التنمية، والسلم والأمن، وإصلاح النظام الدولي. وبغية معالجة هذا الاتجاه وعكسه، تود المجموعة أن تؤكد على النقاط التالية.

أولا، يجب تنفيذ إعلان الألفية برمته. فجميع أهدافه تتساوى في الأهمية وينبغي أن تحظى بنفس الدرجة من الأولوية. وإن أهداف الألفية بصيغتها الحالية، لا تنفي بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، تتصل التنمية والسلم والأمن ببعضها اتصالا لا تنفصم عراه. فلا يمكن تصور الأمن بدون التنمية المستدامة، ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون السلم المستتب.

وقد شهدنا اضمحلال تعددية الأطراف في هذه المجالات. وما يهمننا أولا وقبل كل شيء أن تعالج مسائل

حقوق المرأة ومصالحها جزء هام من تنفيذ إعلان بيجين. ونحن مستعدون للعمل مع كل الوفود الأخرى لتعزيز تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

أخيرا، نعتقد أن اجتماع القمة الذي ستعقده الجمعية العامة في العام المقبل ينبغي أن يستعرض بطريقة شاملة كل المسائل المتعلقة بالسلم والتنمية والإصلاح، وأن يتخذ قرارات استشرافية وبعيدة النظر على الصعيد السياسي والاستراتيجي، تكون بمثابة قواعد توجيهية ومبادئ لعملنا في السنوات المقبلة.

وينبغي أن تكون التحضيرات لاجتماع القمة شفافة وألا تستبعد أحدا. وينبغي لعملية وضع مشروع الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع والتفاوض عليها أن تشمل جميع الدول الأعضاء، مع الاهتمام على وجه الخصوص بصوت ومطالب البلدان النامية. وسيكون تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وتقرير الأمين العام الشامل عن إعلان الألفية، وتقرير مشروع الألفية هي الوثائق الثلاث الأساسية للإعداد لاجتماع القمة العام المقبل. ونعتقد أنه يمكن النظر مباشرة في هذه التقارير الثلاثة المتكاملة بطريقة موحدة في الجلسة العامة بغية إصدار رزمة قرارات للتفاوض عليها في المستقبل.

ويؤيد الوفد الصيني من حيث المبدأ توصيات الأمين العام المتعلقة بالمواعيد والشكل وأمر تنظيمية أخرى. ونأمل أن تتخذ الجمعية قرارا في أقرب وقت ممكن بشأن هذه المسألة وأن تضع خارطة طريق وجدولا زمنيا لضمان عملية تحضيرية منظمة. والوفد الصيني مستعد للعمل، بالتعاون وثيق مع دول أخرى، من أجل التنفيذ الشامل لإعلان الألفية ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، وعقد اجتماع قمة ناجح العام المقبل.

وأُتاحت العولمة فرصاً عديدة، كما طرحت تحديات تنفرد بها المرحلة الحالية من هذه الظاهرة. إن عدم رفع القيود المفروضة على حركة اليد العاملة، بالمقارنة مع التقدم الكبير الذي تم إحرازه في رفع القيود المالية، يمثل عدم تناظر وتناقض لا يمكن قبوله في عالم تضمحل فيه الحدود بصورة متزايدة في مجال المعاملات الاقتصادية. ولهذا ندعو المجتمع الدولي إلى تزويد الأمم المتحدة بالموارد التي تمكنها من أداء هذا الدور بصورة فعالة، سواء كان ذلك في مجال التنمية، أو حفظ السلم، أو بناء السلم، أو الشؤون الإنسانية.

إن أهمية إعلان الألفية لا يرقى إليها الشك، ولكن نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممها الأخرى لا تقل عنه أهمية. ولقد قامت هذه المؤتمرات بالبحث في مسائل متنوعة مثل التنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وتقديم المرأة، وتمويل التنمية، وحقوق الإنسان، والنهوض بحقوق الطفل. ووفرت هذه المؤتمرات توافق آراء عالمياً حول السياسات في مجالات تؤثر على مختلف نواحي حياتنا. ونتائج هذه المؤتمرات هي التي أُرست الأسس لاعتماد وثيقة تاريخية مثل إعلان الألفية. وتتصل أهداف هذه المؤتمرات اتصالاً حميماً بالمقاصد الواردة في الإعلان. ولهذا السبب، يتسم تنفيذ هذه النتائج بأهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تمثل الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا ينبغي لنا، أي للمجتمع الدولي، أن نبذل قصارى جهودنا لضمان النهوض بعملية التنفيذ والمتابعة بصورة مترابطة عن طريق إطار شامل.

وإننا نعتقد أنه ينبغي، لدى السعي إلى تنفيذ إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية والقمم، المحافظة على هويتها المتميزة مع الإقرار، في الوقت ذاته، بالحاجة إلى الترابط الموضوعي في هذه العملية. ولن يساهم هذا في النهوض بأوجه الدعم المتبادل وضمان الاستخدام الكفء

السلم والأمن عن طريق تعزيز السياسات والإجراءات المتعددة الأطراف. إن مشاكل عصرنا التي لا تعرف الحدود تحتاج إلى عمل جماعي، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وكما أعيد تأكيده في إعلان الألفية.

ثانياً، يقتضي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مزيداً من الجهود التعاونية من جانب المجتمع الدولي. ولم يبرز إعلان الألفية أهدافنا فحسب، بل أبرز أيضاً مسؤولياتنا التي ستساعد على تحقيق تطلعاتنا. وفي حين حُثت البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، حُثت البلدان النامية على تحسين الحكم. وما زلنا نحسن أنظمة الحكم وإجراءاته لدينا، ونتوقع من البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

ولن يتسنى تنفيذ أهدافنا في الوقت نفسه إلا إذا تم توفير موارد حيوية. وفي حين وفت بعض البلدان بالتزامها بتقديم ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية، فإن عدداً كبيراً من البلدان المتقدمة النمو قد قصر كثيراً عن بلوغ هذا الهدف. وفي الوقت ذاته، ما زال تخفيف عبء الدين غير وافي، وكذلك الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، لا سيما في المجالات ذات الأهمية بالنسبة لصادرات البلدان النامية. وأصبحت التجارة الآن أحد السبل الرئيسية لتدفق الموارد المالية التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على تحقيق أهدافها في مجال التنمية. ومع هذا، ما زلنا نفتقر إلى الموارد بالرغم من الوعود التي قُطعت. ونتيجة لذلك، نفتقر إلى الموارد الأساسية التي يمكن أن تمكننا من المشاركة الكاملة في النظام التجاري العالمي.

وقد ساهمت هذه السياسات التجارية أيضاً في حرمان أعداد كبيرة من البلدان النامية من فوائد العولمة.

من المساهمات الصادرة عن العمليات المختلفة التي يتم الاضطلاع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وترى المجموعة أنه ينبغي التفاوض بشأن النتيجة على الصعيد الحكومي الدولي. وينبغي للنتيجة أن تكون شاملة وأن تركز على تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وقممها والأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي للنتيجة أيضا أن تؤكد من جديد الالتزامات والاتفاقات التي سبق إقرارها وألا تسعى إلى إعادة التفاوض بشأن نتائج المؤتمرات والقمم السابقة.

وفيما يتعلق بتوقيت الحوار الرفيع المستوى حول تمويل التنمية، ترى المجموعة أن الحوار ينبغي أن يحظى بمشاركة رفيعة المستوى من قبل جميع أصحاب المصلحة، وأن يتم إبرازه وأن يبعث برسالة توحى بالالتزام السياسي القوي بهذه المسألة. ونود أن تكون هناك صلة متبادلة وثيقة بين هذه المسألة وجدول أعمال التنمية، ولهذا ينبغي للحوار أن يحظى بأكبر قدر من الاهتمام من قادتنا ومقرري سياساتنا.

وتتيح الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن طرائق التنظيم أساسا صالحا لمواصلة العمل على توضيح هذه التفاصيل، وتتطلع المجموعة إلى العمل على هذه المسائل تحت قيادتكم، السيد الرئيس. وإننا واثقون بأن الميسرين المعيّنين من قبلكم، السيد الرئيس، سيراعيان شواغل مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد حظي تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية بأهمية متزايدة في أعقاب الوقائع الجديدة التي ظهرت أثناء السنوات الأخيرة، والتي حددها الأمين العام ببلاغة كبيرة في خطابه الهام جدا الذي ألقاه في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وقال إننا وصلنا إلى "مفترق طرق" وإن هناك حاجة إلى العمل لمعالجة التحديات التي تجابه الإنسانية.

للموارد فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى عملية مثلى تتمثل في إدماج الأهداف في مواضيع مشتركة بين نتائج القمم والمؤتمرات.

ستتسم الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ بأهمية حاسمة بالنسبة لغاياتنا المشتركة. ولهذا ينبغي أن نحدد بوضوح في هذه الجلسة تلك العقبات التي تعرقل تنفيذ نتائج مؤتمراتنا وقممنا. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نوصي باتخاذ بعض الخطوات الملموسة التي يمكن أن تذلل هذه التحديات، وأن نجدد التزامنا بتحقيق أهدافنا المشتركة.

وفي حين أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستتناول بالبحث المسائل الموضوعية المتصلة بجلسة عام ٢٠٠٥ في الوقت المناسب، نود في هذه المرحلة أن نعلق على طرائق تنظيم الاجتماع.

ينص قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ على أن المشاركة في الجلسة العامة الرفيعة المستوى ستكون على مستوى القمة. وتشدد المجموعة أيضا على أهمية مشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية. وتؤيد المجموعة المشاركة الناشطة للمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال التجارية. وينبغي لهذه المشاركة أن تساهم في عملية صنع القرارات على الصعيد الحكومي الدولي، وفقا للمواد ذات الصلة في النظام الداخلي للجمعية العامة.

وتود المجموعة أن تؤكد على وجوب التركيز بصورة واضحة على المسائل الإنمائية وإيلائها الأولوية، وترى أن المناقشات ينبغي أن تجمع بين الطابع العام والطابع التفاعلي. وعلاوة على ذلك، ينبغي للعملية التحضيرية أن تكون شاملة وشفافة ومفتوحة أمام مشاركة الجميع، وينبغي أن تستفيد

وأعلن أيضا عن إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وقال أثناء الإعلان عن ذلك "لا بد أن تتصدى الأمم المتحدة لهذه الأخطار والتحديات جميعها - جديدها وقديمها، 'الصعب' منها و'الهين'. ولا بد أن تشارك على النحو الأوفى في الكفاح من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، بداية بتحقيق أهداف التنمية التي تضمنها إعلان الألفية؛ وفي كفاحنا المشترك لحماية بيئتنا المشتركة؛ وفي الكفاح من أجل حقوق الإنسان، والديمقراطية ونظم الحكم الصالح". وإنما نتطلع إلى تقرير الفريق الذي سيقدم لنا، بالتأكيد، اقتراحات ملموسة لمعالجة هذه التحديات.

وترى المجموعة أن الجلسة التي ستعقد عام ٢٠٠٥ ستتيح لنا فرصة تاريخية لتعزيز تعددية الأطراف وإرساء أساس قوي للعمل الجماعي لمجابهة الأخطار المحيطة بالأمن وآفة الفقر والتخلف. ويقتضي واجبا أن نحقق حلم مؤسسي هذه المنظمة وهو إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب ورفع مستوى معيشة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب، المرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود.

ونرحب بهذه المناقشة المشتركة عن المواضيع ذات الصلة للمتابعة المتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومتابعة إعلان الألفية. إن تلك المسائل مترابطة بالفعل ارتباطا وثيقا، بخاصة أننا في عام

ستكون سنة ٢٠٠٥ حافلة بالفرص الهائلة. فعندما نستعرض تنفيذ إعلان الألفية في مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر، ستكون لدينا فرصة لتقديم حلول للمسائل الرئيسية التي يتعين على العالم مواجهتها، وستكون لدينا في ذلك الاجتماع فرصة فريدة لإعطاء زخم جديد لتعددية الأطراف في عالم معقد ومتزايد الترابط، تكون منظومة الأمم المتحدة القوية والأكثر كفاءة محوره، وإلزام أنفسنا مرة أخرى ببلوغ أهدافنا، لا سيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك التنمية المستدامة، ولوضع مبادئ توجيهية وسياسات وترتيبات جديدة حيثما يكون ذلك ضروريا لمواجهة التحديات البارزة للسلام والأمن، بما في ذلك الصراعات العنيفة والإرهاب. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع الأمين العام على أن هذا الاستعراض ينبغي أن يكون بالفعل على مستوى القمة.

ونحن بحاجة إلى إجراء هذا الاستعراض للتأكد من أن ما لدينا من أدوات يتناسب مع التحديات الكبرى الكثيرة في القرن الحادي والعشرين. وأماننا بالطبع تحديات كثيرة

التي تعقدها الأمم المتحدة. ثالثاً، ينبغي أن يشمل الهدف من النتائج اتخاذ قرارات بشأن الإصلاحات التنظيمية المطلوبة لمساعدتنا على تحقيق أهدافنا.

وفي موضوع المرحلة التحضيرية، يرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الطرائق ويؤيده. فقد أوضح هذه العملية. كما نرحب بالموقف الذي اتخذته رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه العملية في المشاورات غير الرسمية الأخيرة. ونود أن نقترح المراحل التالية في التحضير لهذا المؤتمر. أولاً وقبل كل شيء، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن نتخذ قراراً بشأن الطرائق. ونحن الآن في انتظار مشروع القرار الذي سيصدره رئيس الجمعية العامة، والذي سوف يساعدنا على تمهيد الساحة لمؤتمر القمة وتسوية بعض المسائل التنظيمية الرئيسية قبل نهاية عام ٢٠٠٤.

ثانياً، من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٥، ينبغي أن ندخل في تبادل غير رسمي للآراء بشأن المسائل الكبرى قيد النظر، بما فيها المحددة في تقرير الفريق الرفيع المستوى وتقرير مشروع الألفية. ومن الواضح أن هذه التقارير والمناقشات المحيطة بها سوف توفر إسهامات هامة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة، وخاصة بوصفها مدخلات لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، المقرر صدوره في آذار/مارس ٢٠٠٥. وينبغي أن تناقش على نحو غير رسمي في نيويورك، وفي العواصم، وعلى الصعيد الإقليمي، لاختبار ردود الفعل إزاء الخطوات المقترحة.

ثالثاً، في آذار/مارس ٢٠٠٥، سوف يساعدنا تقديم تقرير الأمين العام عن المؤتمر على وضع إطار للمناقشات. والمرجو أن يشير الأمين العام أيضاً إلى الكيفية التي تنتقل بها من توصيات الفريق الرفيع المستوى وغيرها من الوثائق، ويبين أي التوصيات بصفة خاصة تحتاج إلى اهتمام من مؤتمر

نواحيها في مجالات التنمية والسلام والأمن والمسائل البيئية والاجتماعية وحقوق الإنسان.

ونحن، أي الاتحاد الأوروبي، مستعدون للالتزام من جديد بجدول الأعمال الموضوع في الأمم المتحدة. ونحن على استعداد للنظر في اتخاذ خطوات ولاقتراح خطوات، سواء بشأن السياسات أو المؤسسات، تقربنا من الوصول إلى غاياتنا. كما أننا مستعدون لإظهار الطموح في أهدافنا بالنظر إلى تلك الاحتياجات. فكما قال ميكالأنجلو العظيم ذات مرة:

”أعظم خطر يواجهه معظمنا ليس أن هدفنا عال جداً وأنا نخطئه، بل أنه أدنى مما يجب وأنا نصل إليه.“

سأطرق الآن إلى نتائج مؤتمر القمة. ينبغي أن يكون المؤتمر شاملاً وأن يتعرض للتنمية، والسلام والأمن، والبيئة، والمسائل الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتغييرات اللازمة لكي نحقق أهدافنا، وتعددية الأطراف الفعالة. وينبغي أن تكون النتائج إعلاناً موجزاً وشاملاً وذا مغزى من الوجهة السياسية، يركز على التنفيذ ويعتمد التقدم الذي أحرز ويتضمن تأكيداً جديداً للأهداف الموضوعه، فضلاً عن الالتزامات بالتصدي للمشاكل التي يلزم أن يتصدى لها المجتمع العالمي.

وبتحديد أكثر، ينبغي أن تتضمن النتائج الأهداف الثلاثة التالية: أولاً، مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية والسياسات بشأن تحديات الأمن الجماعي في أوسع معانيه؛ ثانياً، اتفاقات على تعزيز تنفيذنا للالتزامات المقطوعة في إعلان الألفية ومن خلال الأهداف الإنمائية للألفية، وكذا من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وينبغي أن نسلم بالروابط البالغة الأهمية بين تنفيذ إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعة مؤتمرات القمة والمؤتمرات



في ربيع ٢٠٠٥ جزءاً من المدخلات في الجانب المتعلق بالتنمية من مؤتمر ٢٠٠٥.

وتحويل التنمية، بصفة خاصة، موضوع ضروري في الاستعراض الشامل للتقدم المحرز صوب الوفاء بإعلان الألفية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونرحب بتقرير الأمين العام في هذا الصدد، ونرى أنه يشكل أساساً جيداً يمكن البناء عليه. وسوف تبث اجتماعات ٢٠٠٥ التي تتناول تمويل التنمية برسائل هامة. ونرى قيمة لتناول تمويل التنمية في اجتماع رئيسي بالمرحلة التحضيرية، فضلاً عن التركيز بشكل محدد على تمويل التنمية في سياق مؤتمر القمة ذاته. ويوفر تقرير الأمين العام وتوصياته أساساً جيداً لانتهاه من ذلك قبل نهاية ٢٠٠٤. ونتطلع إلى تعليقات البلدان الأخرى على هذه المقترحات.

وفيما يتعلق بمؤتمر القمة ذاته، ينص قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨، وكما يقول التقرير عن الطرائق، على أن يكون مؤتمر القمة اجتماعاً عاماً رفيع المستوى للجمعية العامة، يشارك فيه رؤساء الدول والحكومات. ونؤيد أيضاً المواعيد المقترحة. ولكفالة أقصى قدر من المشاركة من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، يرحب الاتحاد الأوروبي بدراسة طرق ابتكارية لإشراكها، بما فيها المجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية.

واقترح عقد جلسات استماع جدير بالترحيب الشديد. ونحن على استعداد للنظر في البناء عليه، مثلاً بالنص على بعض المشاركة من جانب المجتمع المدني في اجتماعات المائدة المستديرة أثناء مؤتمر القمة.

وأختتم بأن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتوصل إلى نتائج طيبة وسيواصل، بصفة خاصة، من خلال سياساته وممارسته الخارجية، التأكد من التحسينات الأخرى التي يمكن

القمة. وينبغي أن يبرهن التقرير أيضاً بوضوح على الترابط بين جداول أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي استند إليها إعلان الألفية وبين الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى أية حال، بالرغم من أن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية كانت بطبيعة الحال غير مقصورة على الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الطريق إلى الأهداف الإنمائية للألفية يمر من خلال أماكن مثل مونتيري وجوهانسبرغ وبيجين وكوبنهاغن والقاهرة.

رابعاً، بعد تقديم التقرير في آذار/مارس ٢٠٠٥، ينبغي عقد مزيد من المشاورات المتسمة بالشفافية والشمول على أساس المناقشات غير الرسمية السابقة. وبعده، على أساس العناصر التي يقترحها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره في العام المقبل، يمكن لرئيس الجمعية العامة، في الوقت المناسب، أن يعرض مشروع إعلان على الدول الأعضاء. وينبغي أن توجد عملية مشاورات شاملة، تؤدي في المرحلة النهائية إلى عملية للتفاوض على الوثيقة الختامية. ونرحب بالدور القيادي الذي يؤديه رئيس الجمعية العامة في العملية التحضيرية برمتها.

وينبغي أن تفيد العمليات التحضيرية إفادة كاملة من الآليات الموجودة التي يمكن أن توفر مدخلات. والحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تمويل التنمية، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحوار الذي يجري في فصل الربيع بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٥، واجتماع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٥، واللجان الوظيفية والإقليمية ينبغي أن تؤدي دوراً هاماً. ويمكن أن تشمل البيانات أو الموجزات الرئاسية تركيزاً على عام ٢٠٠٥ وأن تبث برسائل إلى المؤتمر رفيع المستوى. وينبغي أيضاً أن تشكل اجتماعات مؤسسات بريتون وودز

بداية الدورة الستين للجمعية، بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. ونود أن نستخدم هذه المناسبة لكي نعرض آراءنا بشأن العملية.

ولكن، اسمحو لي أولا أن أشكر الأمين العام على تزويده لنا بتقريرين جيدين جدا عن البندين في المناقشة المشتركة وهما، تحديدا، الوثيقتان A/59/224 و A/59/545.

نجد أن التوصيات الواردة في التقرير الأول باتخاذ إجراء إضافي لتعزيز نهج متكامل ومنسق وتعزيز الأنشطة المستمرة لتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة تمثل أساسا جيدا للمضي إلى الأمام. وفي الواقع، نحن نتفق مع الأمين العام في تحليله الذي مفاده أن نهجنا متكاملًا ينبغي له أن ييسر إنشاء تحالفات متجانسة ومتعددة القطاعات حول مواضيع وأهداف مشتركة من أجل العمل المشترك على الصعيدين الوطني والدولي.

والأمر المتفق عليه بشكل عام هو أن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة يتعين أن يرتبطا ارتباطا وثيقا بتنفيذ إعلان الألفية. ونعتقد أن ما يجب التأكيد عليه الآن هو طابع تلك الروابط. وفي هذا الصدد، فإن لدينا بعض الاقتراحات لكي نقدمها.

أولا، المهم على نحو خاص أن يستكمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي قريبا - من المأمول في وقت لا يتجاوز حزيران/يونيه العام المقبل، كما اقترح الأمين العام - تحديد المواضيع الجامعة التي تتماشى مع نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة. ومن شأن المواضيع أن تستخدم حينئذ بوصفها أساسا لتنفيذ نتائج تلك المؤتمرات بطريقة متكاملة ومنسقة. ونظرا لقيود البلدان الجزرية الصغيرة النامية، تود الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن تقترح بأن تكون مسألة أوجه الضعف بأسرها أحد المواضيع الجامعة.

إدخالها لكفالة أن تؤخذ بعين الاعتبار على الوجه الكامل الأهداف المتمثلة في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

تكلمت عن الفرص التي يمكن لمؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أن يتيحها. ولكن عواقب عدم اغتنام هذه الفرص واضحة جدا لنا كذلك. ويلزم أن ننشط نظامنا المتعدد الأطراف بالنظر إلى التحديات الماثلة في المستقبل. ويلزمنا منظمة للأمم المتحدة فعالة قدر الإمكان. وكما قال المهاتما غاندي:

”إن مجموعة صغيرة من الأشخاص ذوي الإصرار، يدفعهم إيمان لا يرتوي برسالتهم، يمكن أن تغير مجرى التاريخ.“

وأنا واثق بأننا سنكون تلك الأرواح ذات العزم وبأن مهمتنا ستستخدم الفرص التي سيوفرها عام ٢٠٠٥ بشكل أفضل لتحقيق تلك الأهداف. وهذا أقل ما تقتضيه مكافحة الفقر، والظلم، والتدهور البيئي، والإرهاب، والصراع، وانعدام الأمن.

**السيد هاكيت (بربادوس)** (تكلم بالانكليزية):  
بالنيابة عن دول الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال، حول التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وحول متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية.

إن دول الجماعة الكاريبية تؤيد البيان الذي أدلت به قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولكننا نود أن نقدم بعض التعليقات الإضافية. ونحن نعتبر أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر أساسي لضمان عالم أكثر سلامة وأفضل حالا. ولذلك السبب فإننا نولي أكبر أهمية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية، المقرر عقده في

بجميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، فإننا نتطلع بشغف إلى التقرير الشامل عن إعلان الألفية الذي وعد الأمين العام بتقديمه العام المقبل، لأن التقرير سيمكن الدول الأعضاء من بدء تحضيراتها للمشاركة في مؤتمر القمة. ونتفق مع الأمين العام في عزمه على الاستفادة من نتائج فريقه الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، نظرا للترابط بين السلام والأمن والتنمية.

وبتحليل الترابط القائم بين تلك المسائل الثلاث، أصبحنا نؤمن بأن السلام والأمن العالميين معرضان لتهديد مستمر، وسبب ذلك إلى حد كبير هو الفقر الواسع النطاق والمستمر وعدم وجود نظام جيد للحكم العالمي من شأنه أن يساعد على إدارة الاقتصادات العالمية بطريقة توزع موارد العالم بشكل أكثر إنصافا. ونظرا لتلك الرابطة، يتضح أن إيجاد حلول لمسألة واحدة يتوقف على إيجاد حلول للمسألة الأخرى. وإزاء تلك الخلفية، نؤمن بأن التقريرين - تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير والتقرير الشامل للأمين العام عن إعلان الألفية، الذي يركز على تلك المسائل - ينبغي أن تفحصهما معا إذا أريد إقامة روابط سليمة فيما يتعلق بالقرارات الجوهرية التي ستتخذها الجمعية العامة بعد النظر في التقريرين.

بيد أن التقريرين اللذين أشرت إليهما ليسا هما التقريرين الوحيدين اللذين ينبغي أن ينظر فيهما مؤتمر القمة. وكما يبين البند ٤٥ على نحو واضح، هناك مؤتمرات رئيسية أخرى ومؤتمرات قمة عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ستكون نتائجها أيضا بحاجة إلى استعراض في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل هذه المؤتمرات الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية

ثانيا، نظرا للمسؤولية الرئيسية التي تتحملها اللجان الإقليمية عن مساعدة الدول الأعضاء في إطار المنطقة الخاصة بكل منها في تنفيذ نتائج المؤتمرات، فإننا نود أيضا أن نقترح تعزيز الروابط بين اللجان الإقليمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي جرى إصلاحه. وفي رأينا، سيستدعي ذلك إجراء المزيد من المناقشات الديناميكية في إطار المجلس بشأن تقارير اللجان الإقليمية بحضور الأمناء العامين للجان الإقليمية، الذين نتوقع أن يتحملوا مسؤولية ضمان التغطية الكاملة والفعالة لجميع المناطق دون الإقليمية الواقعة في إطار مجال مسؤوليتهم. وربما يرغب المجلس أيضا في أن يكلف أعضاء مكتبه مسؤولية الاتصال باللجان الإقليمية، بما فيها المشاركة، بالنيابة عن المجلس، في عمل هيئاتها الحكومية الدولية، وخاصة بشأن المسائل المتعلقة بمتابعة المؤتمرات. ونؤمن بأن ذلك سيساعد على توطيد الروابط بين المجلس ولجانه الوظيفية والإقليمية.

والجمال الثالث للاهتمام هو تنسيق أنشطة صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به منظمات منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية، فإن المهم على نحو خاص هو وجود اتساق وتجانس أكبر بين الأطر الإنمائية الاستراتيجية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، بما فيها، بشكل خاص، مؤسسات بريتون وودز، لأن تلك الأطر تشكل على نحو ثابت القواعد التي يتم الاضطلاع فيها بالأنشطة البرنامجية.

وتعهدت الجمعية، في قرارها ٢٧٠/٥٧ بء، بإجراء تقييم سنوي لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة ولتحقيق الأهداف والغايات التي حددتها هذه المؤتمرات، فضلا عن تقديم التوجيه الضروري لتعزيز تنفيذ ومتابعة تلك النتائج. وستشكل بداية الدورة الستين في العام المقبل مناسبة لكي تجري الجمعية أول استعراض شامل للتقدم المحرز في الوفاء

وبالنسبة لشكل مؤتمر القمة وهيكله، فإننا نؤيد الاقتراح بعقد جلسات عامة وأربعة اجتماعات تفاعلية على شكل مائدة مستديرة. ونؤمن بأن كل مائدة مستديرة ينبغي أن تغطي كامل جدول أعمال مؤتمر القمة، وهو جدول الأعمال الذي سبق أن جرى تقسيمه بشكل أساسي إلى ثلاثة مواضيع رئيسية هي بالتحديد، الأهداف الإنمائية للألفية، والسلام والأمن، وإصلاح المؤسسات. ويمكن لهذه المواضيع في رأينا أن توفر بؤرة تركيز عريضة بما فيه الكفاية وإطاراً للمناقشة في كل من اجتماعات المائدة المستديرة.

ولعل العملية التحضيرية أهم جانب لكفالة نجاح مؤتمر القمة. ونتفق لذلك مع الأمين العام على أن تكون صريحة وشاملة ومتسمة بالشفافية، بهدف التوصل إلى نتائج تمثل قرارات واضحة وعملية ذات توجه إجرائي. كما نرى أن يقود رئيس الجمعية العامة العملية التحضيرية. ولذا فإننا لا نؤيد فكرة إنشاء فريق توجيهي. وإذا احتاج الرئيس إلى مساعدة في القيام بدوره، فقد يرغب في تعيين عدد من الميسرين الذين يستطيعون النيابة عنه في العمل.

وأخيراً، فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى عن تمويل التنمية، نرى أن يعقد قبل انعقاد مؤتمر القمة. ونرى أن اقتراح الأخذ بنهج من مرحلتين جذاب، لأننا نرى ميزة كبيرة في إجراء حوار أكثر تعمقاً قرب نهاية حزيران/يونيه أو في أوائل تموز/يوليه، أي في نحو الموعد الذي تعقد فيه دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع عقد اجتماع قصير قبل مؤتمر القمة مباشرة لإبلاغ مؤتمر القمة بالتقرير عن الحوار بشأن تمويل التنمية. ونرى أيضاً أن الحوار في حالة إجرائه في نيويورك سيتيح فرصة لأن يكون عدد أكبر من البلدان ممثلاً ومشاركاً في هذا الاجتماع الهام.

وتتقدم بلدان الجماعة الكاريبية بهذه المقترحات على أمل أن تساعد الرئيس وأعضاء الجمعية العامة الآخرين على

بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المقرر عقده في حزيران/يونيه العام المقبل، والجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستعراض عام ٢٠٠٥ الذي ستجريه اللجنة المعنية بمركز المرأة حول تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، واستعراض اللجنة المعنية بالتنمية الاجتماعية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية، المعنون عولمة منصفة: هيئة الفرص للجميع.

ونظراً للقيود على التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تجعلها معرضة للخطر على نحو خاص، سيتعين أيضاً النظر في نتائج استعراض فترة السنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس في الاجتماع الدولي المقرر عقده في موريشيوس في كانون الثاني/يناير من العام المقبل. وسيساعد ذلك على ضمان إدماج القرارات التي ستتخذ في ذلك الاجتماع في أي خطة تنفيذ متكاملة تنجم من مؤتمر متابعة مؤتمر قمة الألفية.

إن تقرير الأمين العام عن الطرائق والشكل والتنظيم بشأن الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة (A/59/545) يحدد بوضوح آراء الأمين العام حول تلك المسألة، ونؤمن بأن التقرير يمثل أساساً جيداً جداً لعملية اتخاذ القرار.

وتوافق بلدان الجماعة الكاريبية على الاقتراح بعقد مؤتمر القمة خلال فترة ثلاثة أيام، من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات. كما نؤمن بأنه ينبغي أن تتاح لممثلي المجتمع المدني الفرصة لتقديم إسهام في الاجتماع الرفيع المستوى. ويمكن إنجاز ذلك بشكل فعال عن طريق قيام عضو من أعضاء منتدى المجتمع المدني بمخاطبة مؤتمر القمة.

والشمول، فضلاً عن المرونة والفعالية. وينبغي إشراك الوزراء على نحو مقصود وهادف. ونؤيد الاستنتاج الذي خلص إليه رئيس الجمعية العامة بأن يكون للعملية التحضيرية مرحلتان: مرحلة من الآن إلى إصدار تقرير الأمين العام في آذار/مارس، بعد آذار/مارس، ينبغي أن نركز فيها على المناقشة وتبادل المعلومات؛ ومرحلة بتوافق الآراء. ومع أن رئيس الجمعية العامة ينبغي أن يتولى قيادة هذه العملية، نتفق مع الاقتراح الذي سبق تقديمه بأن من الممكن أن تساعد مجموعة أصدقاء، أو ميسرين إن شئت، لتيسير إجراء الاتصالات مع الدول الأعضاء.

ويتيح الحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية فرصة لإظهار التزامنا بالتنمية. ومن الضروري أن يتسم الحوار بالظهور وأن يسهم إسهاماً كبيراً في مؤتمر القمة. وإجراء الحوار بعد مؤتمر القمة مباشرة من شأنه أن يعطي الحوار البروز الذي يستحقه، ولكنه سيفوت عليه فرصة الإسهام في نتائج مؤتمر القمة. أما إجراء الحوار في وقت أسبق، وربما بالاشتراك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فسيمكنه من الإسهام بشكل موضوعي في مؤتمر القمة، ولكنه لن يعطي المسألة البروز الكافي. ومن هنا يمكن أن نرى بعض القيمة في النظر في الأخذ بنهج ذي مرحلتين.

ونحث رئيس الجمعية العامة، بالاشتراك مع ميسريه، ممثلاً النرويج ونيكاراغوا، على الإسراع في تقديم مشروع قرار بالطرائق يعالج جميع المسائل التنظيمية. ونوافق على وجوب أن يتم إعداد مشروع القرار في كانون الأول/ديسمبر.

واشتراك كل من رئيس الجمعية العامة والأمين العام في هذه العملية أمر حيوي لكفالة نجاح المؤتمر. ونرحب بالتزامهما الشخصي الواضح إزاء هذه العملية.

اتخاذ قرارات نهائية بشأن جميع جوانب الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر من العام المقبل. وذلك لأننا نعتقد أن الدورة الستين للجمعية العامة ستشكل علامة فاصلة في تاريخ المنظمة وأن نتائجها ستمكننا من اختيار الطريق الصحيح ونحن نسعى لاجتياز مفترق الطرق.

**السيد داوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني

أن أتكلم اليوم بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا، فضلاً عن أستراليا.

ونود أولاً أن نتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره المفيد في إطار هذين البندين من جدول الأعمال. وسيشكلان مرجعاً هاماً تستعين به الوفود، إلى جانب المدخلات الأخرى، على مدى العام القادم في الاستعداد لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥.

ومناقشة اليوم المشتركة بشأن البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال تبشر بالخير فيما يتعلق بالتوصل إلى نتائج مفيدة لمؤتمر قمة العام المقبل، لأنها تبرز ما لهذه المسائل من الأهمية على قدم المساواة. وتتفق مع الأمين العام في رأيه أن مؤتمر القمة سيكون مناسبة ذات أهمية حاسمة وأنه ينبغي أن يتمخض عن حزمة واحدة متكاملة من القرارات. ومن السذاجة، ومن غير المفيد في الواقع، إنكار أن الدول ستتعامل مع هذه المناسبة بأولويات مختلفة. غير أن لدينا اعتقاداً راسخاً بأنه إذا أريد النجاح لمؤتمر القمة، فلا يمكن التركيز على مجال واحد، سواء كان التنمية، أو السلام والأمن، أو حقوق الإنسان، أو الإصلاح المؤسسي، على حساب أي مجال آخر، ولا يمكن إهمال أي مسألة من المسائل.

والعملية التحضيرية لمؤتمر القمة ذات أهمية بالغة بطبيعة الحال. ونوافق على أنها ينبغي أن تتسم بالشفافية

وثقافتهم في أجواء داعمة. وتحتل الصحة في هذه الرؤية مكان المركز من التنمية ويقوى التعاون بين بلدان الرابطة ليكفل تمتع شعوبنا بالصحة في العقل والجسم وحياتها في وئام في بيئات مأمونة.

وخلال الاجتماع السادس لوزراء صحة الرابطة، المعقود في فينتيان في آذار/مارس ٢٠٠٢، اعتمد الوزراء خطة العمل الإقليمية لإطار تعزيز أساليب الحياة الصحية في بلدان الرابطة. وخلال الاجتماع، اتفقت الرابطة على إيلاء أولوية لعدد من المجالات، منها صحة المرأة، وصحة الطفل، ومكافحة الأمراض المعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا.

وتشكل الوقاية من المرض ومكافحته أساساً هاماً لجهودنا الرامية لتحقيق رؤيتنا المتمثلة في تمتع الرابطة بالصحة في عام ٢٠٢٠. ومن المسلم به أن الأمراض تنتشر عبر الحدود وأن أي جهد لمكافحة المرض يجب أن يشمل التعاون بين البلدان. ويظهر اندلاع المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وخطر أنفلونزا الطيور في أوائل عام ٢٠٠٤ أن المجتمعات معرضة للخطر من أي اندلاع للأمراض المعدية سواء كانت جديدة أو عائدة للظهور.

ومنذ اجتماع وزراء الصحة الاستثنائية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا + ٣ - أي دول الرابطة والصين واليابان وجمهورية كوريا - بشأن متلازمة التهاب الرئة الحاد (سارز)، الذي عقد في كوالالمبور، ماليزيا، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والاجتماع الاستثنائي اللاحق لزعماء الرابطة والصين بشأن سارز، الذي عقد في بانكوك، تايلند، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أنشأت دول الرابطة أفرقة عمل وطنية متعددة القطاعات لتبادل المعلومات بشكل اعتيادي عن سارز. وقد أنشئ خط اتصال مباشر بين وزراء الصحة وكبار المسؤولين في وزاراتهم لتسهيل الاتصالات

السيد عبد الغفور (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تشمل إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار.

وتود الرابطة أن تنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للأمين العام لتقريره في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما" والبند ٥٥ من جدول الأعمال "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية" (A/59/545). ونعرب أيضاً عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

ونحن في رابطة أمم جنوب شرق آسيا عاكفون بشكل جماعي ومستمر على بذل الجهود لتنفيذ إعلان الألفية، وخاصة الأهداف المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وقد رسمت الرابطة أهدافاً واضحة وأهدافاً قابلة للقياس من خلال عدد من خطط العمل الرامية إلى تحقيق تلك الغايات. وهي تشمل إنشاء شراكة حقيقية على الصعيدين العالمي والإقليمي فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية وجميع الجهات ذات المصلحة.

ونود أن نسلط الضوء على بعض جهودنا الإقليمية التي تبذل تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية.

في مجال الصحة، توخى الإعلان المتعلق بتمتع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالصحة في عام ٢٠٢٠، المعتمد في يوغياكارتا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أن يتمتع مواطنو الرابطة بأساليب صحية في الحياة، بما يتمشى مع قيمهم ومعتقداتهم

الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية. وقد أعيد تأكيد هذه الالتزامات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وتسترشد هذه الالتزامات برؤية ٢٠٢٠ للرابطة، المعتمدة في كوالالمبور عام ١٩٩٧. إن رؤية ٢٠٢٠ للرابطة، وخطة عمل هانوي بشأن البيئة (١٩٩٩-٢٠٠٤)، وجهودنا لتحقيق المجتمع الثقافي - الاجتماعي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعكس إطار سياستنا المتكاملة وسريعة الاستجابة، التي تربط بين عوامل الحركة الديمغرافية، والتنمية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي، واستخدام الموارد الطبيعية، وحماية البيئة، والمبادرات الإنتاجية الأخرى.

وقد عملت الرابطة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل وثيق من أجل التعزيز النشط للتعاون الإقليمي والوطني، لتنفيذ مختلف اتفاقات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف بشأن البيئة. وقد حققت بلدان الرابطة نسبة عالية من المشاركة في تلك الاتفاقات، الأمر الذي يعكس مجد ذاته التزامنا بالتصدي لقضايا البيئة العالمية. وتسعى الرابطة إلى تعزيز الفهم المشترك والتكلم بصوت واحد في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن البيئة، وإلى تعزيز التنسيق والتعاون بقدر أكبر في تنفيذ تلك الاتفاقات.

وخلال اجتماع زعماء رابطة جنوب شرقي آسيا، المنعقد في بالي، إندونيسيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اتفق زعماء الرابطة على تعزيز التعاون الرامي إلى التصدي للمشاكل المتصلة بالنمو السكاني، والبطالة، والتآكل البيئي، والتلوث العابر للحدود الوطنية، وكذلك التصدي لإدارة الكوارث في المنطقة. وقد نجحت الرابطة في إحراز تقدم هام في ضمان الاستدامة البيئية. ويرمز اتفاق الرابطة بشأن التلوث الضبابي العابر للحدود الوطنية إلى ذروة الجهود الإقليمية الحثيثة والمتسقة للتصدي لهذا التلوث منذ مشاكل الضباب الصعبة التي وقعت في العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

السريعة. وتضمنت التدابير التي اتخذتها دول الرابطة بنجاح لمنع وكبح انتشار الوباء: استراتيجيات الصحة العامة لكشف الإصابات، وعزل المصابين واحتوائهم، وتوفير المعلومات الصحيحة في حينها، وتعاون القطاع العام والقطاع الخاص وإنشاء شبكات مشتركة بينهما، واستراتيجيات الحماية الاجتماعية للأشخاص المصابين والصناعات المتأثرة.

وتنفذ رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الآن برنامج عمل الرابطة الثاني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز) (٢٠٠٢-٢٠٠٥)، المصمم للاستجابة للمجالات ذات الأولوية التي حددها إعلان الرابطة بشأن الفيروس/الإيدز، المعتمد في مؤتمر القمة السابع للرابطة، المنعقد في بروني دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وقد نجحت فرقة عمل الرابطة بشأن الإيدز فعلا بجشد الموارد للأنشطة الإقليمية ذات الأولوية العليا الرامية إلى دعم الحصول على الأدوية بتكلفة محتملة، وتقليل تعرض العمال المهاجرين إلى الفيروس، وتوقع آثار الفيروس/الإيدز على التنمية وتقليص وصمة العار والتمييز ضد من يعيشون مع الفيروس/الإيدز، بما في ذلك دعم الوقاية الوطنية، والرصد، والعلاج، وبرامج الرعاية والدعم.

وخلال الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية أمم جنوب شرقي آسيا ورابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا، المنعقد في نيويورك بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تم الاتفاق على أن يكون التعاون بشأن الفيروس/الإيدز مجالاً رئيسياً للتعاون. ويوفر مثل هذا التعاون بين المناطق دون الإقليمية بشأن الإيدز إطاراً مفيداً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة.

وتشارك الرابطة في الرؤية العالمية للتنمية المستدامة وتؤديها، وهي ملتزمة بدمج الاعتبارات البيئية في الأنشطة

إلى تعزيز التكامل في الرابطة وسد الفجوات الإنمائية القائمة بين البلدان الأعضاء في الرابطة. كما أن مؤتمر القمة سيوافق على خطة العمل لمجتمع الأمن في الرابطة والمجتمع الثقافي - الاجتماعي للرابطة، وهما ركنا معاهدة الوئام ٢ للرابطة.

وفي رؤية ٢٠٢٠ للرابطة، عقد زعماءها العزم على تعزيز تطوير الموارد البشرية في جميع قطاعات الاقتصاد من خلال التربية الرفيعة المستوى وتعزيز المهارات والقدرات والتدريب. وينعكس نجاح الرابطة في ذلك المجال في المرفق الإحصائي لتقرير الأمين العام (A/59/282)، الذي يبين أن نسبة الالتحاق بالمدارس في جنوب شرقي آسيا تصل إلى أكثر من ٩٠ في المائة في المستوى الابتدائي والمرحلة النهائية للمدارس الابتدائية، وأن نسبة محو الأمية تصل إلى ما يزيد على ٩٥ في المائة.

وفي عام ١٩٨٨ اعتمدت الرابطة إعلان النهوض بالمرأة في منطقة الرابطة، حيث التزم أعضاؤها بتعزيز وتنفيذ المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة، حيثما يكون ذلك ممكناً، في جميع المجالات وعلى جميع مستويات، حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، اعتمد وزراء خارجية الرابطة إعلان القضاء على العنف ضد المرأة في منطقة الرابطة. واتفق الوزراء على اتخاذ جميع التدابير من أجل التنفيذ الكامل للأهداف والالتزامات المتصلة بالقضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة. كما وافق الوزراء على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولتمكين المرأة من تعزيز استقلالها الاقتصادي، والحماية وتعزيز تمتعها الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل تمكين المرأة والفتاة من الحماية الذاتية ضد العنف.

ويعمل الاتفاق معلماً هاماً من حيث أنه الاتفاق البيئي الإقليمي الأول الملزم قانوناً الذي دخل حيز النفاذ. كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتبره نموذجاً عالمياً للتصدي للمسائل العابرة للحدود الوطنية. ومن بين الإنجازات الأخرى التوقيع مؤخراً على إعلان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن الحدائق العامة والمحميات التراثية، الذي يتضمن ٣٠ موقعا محميا في المنطقة؛ واعتماد إطار المدن المستدامة بيئياً في بلدان الرابطة؛ وخطة الرابطة الاستراتيجية الطويلة الأجل لإدارة الموارد المائية. كذلك، وافق اجتماع الرابطة الوزاري مؤخراً على اتفاق الرابطة بشأن إقامة مركز رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتنوع البيئي.

وأثناء اجتماع الرابطة الوزاري الرابع بشأن التنمية الريفية وتخفيف الفقر، الذي انعقد في سنغافورة الشهر الماضي، أخذ وزراء الرابطة علماً بأهمية التعجيل في تنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية وتخفيف الفقر في بلدان الرابطة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضعت الدول الأعضاء في الرابطة خطة عمل إطارية سيتم تنفيذها خلال السنوات الست القادمة، وستكون خطة الرابطة الاستراتيجية الرئيسية للتصدي لتحديات تخفيف الفقر. وتم تنفيذ عدد من المشاريع المدرجة في هذا الإطار، بالإضافة إلى المشاريع التي جرى تنفيذها بشأن أولويات التنمية الريفية والقضاء على الفقر التي حددها خطة عمل هانوي.

وفي مؤتمر القمة العاشر لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي سيعقد في فينتيان، لاوس، بتاريخ ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، سيركز زعماء الرابطة على بحث السبل والوسائل لتعزيز التعاون داخل الرابطة وخارجها بغية تسريع عملية تكامل بلدان الرابطة لتحقيق هدف إنشاء مجتمع جنوب شرقي آسيا حسبما تتوخاه رؤية ٢٠٢٠ للرابطة. ومن أهم الوثائق التي سيعتمدها مؤتمر القمة برنامج عمل فينتيان - الذي سيخلف خطة عمل هانوي - الرامي



للدول الأعضاء الفرصة للإحاطة بالإنجازات العديدة للمنظمة ولتعزيز الرؤية التي يتضمنها إعلان الألفية وإعادة تأكيد تمسكنا بالالتزامات التي اضطلعنا بها مثلما عبرنا عنه في وثائق نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. وهكذا ستذكرنا بالموعد المنشود وهو ٢٠١٥ من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما ستتيح لنا فرصة فحص الوسائل المطلوبة للتغلب على العوائق في سبيل تنفيذها.

والآن من المقبول عموماً - كما أوضحه الأمين العام في تقريره (A/59/282) المعروض علينا اليوم - أنه إن لم يتخذ المجتمع الدولي عملاً محمداً وجريئاً، فإن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية ستعرض للخطر في أجزاء معينة من العالم، وبخاصة في أفريقيا وفي بعض البلدان الأخرى الأقل تنمية. إن مثل هذا الاستنتاج يسبب لنا قلقاً كبيراً ويتنبأ إلى حد كبير بالاستنتاجات التي سيتضمنها التقرير الشامل للأمين العام الذي سيقدم في آذار/مارس ٢٠٠٥ استعداداً للاجتماع الرفيع المستوى. وكيف لا نقلق حينما يعلن الأمين العام نفسه أن الصورة في بلدان العالم الأشد فقراً خلال الإثني عشر شهراً الماضية ليست بالإيجابية، كما أنه لم تحدث حالات جديدة من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بنفس كثرة حدوثها في العام الماضي، وهي حقيقة تهدد احتمالات التنمية في مناطق برمتها يعيش فيها الملايين من البشر بالمخاطر الجمة.

إن هذا التحدي المخيف تصحبه عقبات كثيرة في طريق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي حددها تقرير الأمين العام بصدد تنفيذ إعلان قمة الألفية. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه العقبات ليس من المستحيل التغلب عليها. ونحن نؤمل في أن يتمكن الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ من إيجاد الزخم الجديد للعمل المشترك لتحقيق اختراق كبير بصدد أهداف ٢٠١٥. إن التدابير الواجب اتخاذها معروفة جيداً، إذ هي معروضة في تقرير

لقد استعرضت بعض جهود الرابطة من أجل بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ونشعر أن الرابطة قد أحرزت تقدماً كبيراً حتى الآن من خلال استيفاء تعهداتها والتزاماتها. ونلاحظ مع ذلك، أنه ما زالت هناك تفاوتات في مراحل التنمية في داخل الرابطة. ونقر أيضاً بأننا نحتاج إلى المزيد من الموارد، وخاصة في المجالات التي يكون فيها للتعاون الإقليمي آثار فعالة، كتخفيف الفقر والتنمية المستدامة.

وتؤيد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا جهود الرئيس الحالية في توجيه المشاورات بشأن عقد الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في إطار الدورة الستين. ونتطلع إلى النظر بصورة شاملة في تقرير الأمين العام، مستعينا بالنتائج التي خلص إليها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير ومشروع الألفية. إننا ندرك أهمية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والرابطة على استعداد لتحقيق رؤية وأهداف إعلان الألفية وهي ملتزمة بذلك.

**السيد بعلي (الجزائر)** (تكلم بالفرنسية): يود الوفد الجزائري أولاً أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن المناقشة حول متابعة إعلان الألفية والتنفيذ والمتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تدور في وقت مناسب للغاية. وهي تتيح للدول الأعضاء فرصة تقييم الإنجازات في هذين الميدانين بعد أربع سنوات من صدور إعلان الألفية وفي أفضل الظروف الممكنة من أجل بدء العملية التمهيدية لاجتماع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ذي المستوى الرفيع.

وسيتوافق ذلك الاجتماع الرفيع المستوى مع الذكرى السنوية الستين لإنشاء المنظمة العالمية، وسيتيح

كما يجب على ذلك الحدث الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ أن يأخذ أيضا في الاعتبار استنتاجات اللجان الوظيفية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة ولجنة التنمية الاجتماعية، وكذلك توصيات لجنة السكان والتنمية والدورة الخاصة للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي ستعقد في حزيران/يونيه، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وخلاصة القول، يجب أن ننظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية على أنها عهد عالمي يرتكز على التزامات متبادلة ومسؤوليات متشاطرة. ولتفعيل هذه الأهداف، فإن التصور الشامل والدعم السياسي والتمويل اللازم في سياق شراكة فعالة سيكون أكثر ضرورة من ذي قبل.

كما أكد على الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ أن يبحث مسائل أخرى، وبخاصة تلك المتعلقة بالسلام والأمن وإصلاح الأمم المتحدة على ضوء توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي سيصدر تقريره في بداية الشهر المقبل. وتعتقد الجزائر أنه بإعادة تأكيد إيماننا بتعددية الأطراف بوصفها السياق الوحيد الممكن لتسوية المشاكل ومواجهة التحديات في عالم اليوم، سيصوغ الفريق الرفيع المستوى توصيات جديدة ومتناسقة تقوم على أساس التحليل الدقيق للتحديات العالمية والتحليل الكامل والثاقب للمؤسسات والآليات الموجودة حاليا في إطار الأمم المتحدة. ومن المهم أن تساعدنا هذه التوصيات على العمل معا لبلوغ هدفنا المشترك وهو إعادة تأهيل النظام العالمي للأمن الجماعي والحفاظة على نظامنا المتعدد الأطراف من الأخطار التي تتهدده.

ونحن نؤمل بشدة في أن يشكل تقرير الفريق الرفيع المستوى أساسا لمباحثاتنا المستقبلية وأن يمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى توافق في الآراء على مسائل تبلغ في أهميتها

الأمين العام، وستوصف بتفصيل أكبر في التقرير الشامل الذي سيصدر في شهر آذار/مارس المقبل. زد على هذا أن تقرير جيفري ساكس الذي سيصدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ سيطلق مناشدة لزعماء العالم أن يتبنوا خطة عالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا شك في أن توصيات مشروع الألفية للأمم المتحدة ستضمن عددا معيناً من الطرق الواجب اتباعها.

ونحن نعرف من خلال مشروع التقرير المتاح على الشبكة الدولية أنه يتحتم علينا، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن نؤكد ما يلي: حاجة جميع البلدان التي تعيش في فقر مدقع إلى اتباع استراتيجية وطنية قائمة على تقليل حدة الفقر؛ تنفيذ التزامات توافق الآراء في مونتيري بصدد الجهود المحددة التي يجب القيام بها لتحقيق مستوى ٧,٠ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي في كل بلد للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ أهمية تحقيق عناصر جدول أعمال الدوحة للتنمية بحلول عام ٢٠٠٦ لكي يتحسن وصول البلدان ذات الدخل المنخفض إلى أسواق البلدان الغنية؛ الحاجة إلى تعزيز تفويض المنسق المقيم في سياق استراتيجية خفض الفقر المعتمدة في كل دولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأخيرا أهمية المؤسسات العلمية الدولية التي ينبغي لها تعزيز المساعدة الموجهة إلى البلدان الفقيرة من أجل الأبحاث والتنمية، مع قيام البلدان المانحة بتقديم ٧ بلايين دولار للتمويل على أساس سنوي.

وفيما يتعلق بمناهضة الفقر والتوزيع المعادل للناتج الإيجابية للعولمة، علينا أن نأخذ في الاعتبار الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التي نشرت في شباط/فبراير ٢٠٠٤، والتي تكمل استراتيجيات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خلال العقد الماضي.

تنحدر بشكل خطير إلى حالات التهديد المباشر. وفي هذا الشأن يقدم الميثاق طائفة كاملة من التدابير الدبلوماسية التي ينبغي اتخاذها لمنع التهديد من التحول إلى خطر مباشر أو إلى واقع، ويعرّف الحالات التي تبرر استعمال القوة الوقائية أو التدابير الجماعية وفقا للفصل السابع.

وفي ضوء ذلك، فإن مناقشة هذه المسألة ضرورية، وبلا شك مفيدة ومرغوب فيها بسبب ظهور تهديدات جديدة أضفت عليها العولمة بعدا عالميا. ومن الضروري قطعاً أن ندرس معا ما إذا كان نظام الأمن الجماعي، كما عرفه ميثاق الأمم المتحدة، ما زال قادرا على تلبية حاجات جميع الدول في مسائل الأمن، وتحديد أية ثغرات أو عيوب تحول دون اتخاذنا قرارات عاجلة وفعالة بشأن الإجراءات الجماعية.

ومن هذا المنظور، فإن تدابير إضافية لتعزيز فعالية الآليات المتعددة الأطراف القائمة تبدو محبذة، إن لم تكن ضرورية في الواقع. والرد الأفضل على الخيار الأحادي هو وضع إطار متعدد الأطراف جديد وذو مصداقية وفعالية ويحظى عموماً بالاحترام والثقة. والأمم المتحدة هي التي يجب أن تضع أحكام هذا الإطار وتكفل احترامها، لأن الأمم المتحدة وحدها هي القادرة على إضفاء الشرعية اللازمة عند اللجوء إلى القوة.

وفيما يتعلق بإصلاح وتوسيع مجلس الأمن، أود أن أقول منذ البداية إن الوضع القائم لم يعد مقبولاً. لقد حان الوقت لإجراء إصلاح شامل لهذه الهيئة بغية منحها الشرعية التي تحتاج إليها بشكل متزايد، لكي تنسجم مع الحقائق الدولية الجديدة من جهة، وتعزز قدرتها على التصدي للتهديدات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي من جهة أخرى.

المسائل المتعلقة بالتهديدات العالمية والإصلاح المؤسسي. ورغمما عن ذلك، ليس في الإمكان التوصل إلى نتيجة كهذه إلا إذا عالج الفريق التهديدات من منظور عالمي ومتوازن يربط بين الأمن والتنمية ولا يكون ضحية إغراء التفرقة بين التهديدات بحسب أهميتها في نظر هذا البلد أو ذاك أو بحسب تصور هذا الجزء من العالم أو ذاك لها.

أما بصدد التغييرات المؤسسية الضرورية، وبخاصة إصلاح الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، تود الجزائر تأكيد اهتمامها الخاص بهذا الأمر وبالخاصة إلى التعجيل باتخاذ التدابير المناسبة والمتفق عليها لإصلاح تلك الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. إن ضيق الوقت المتاح لهذه المناقشات لا يمكننا بطبيعة الحال من معالجة كل هذه المسائل. وسأقصر نفسي على مشاطرتكم في تعليقات قليلة ناشئة من نظرنا في مسألتين تشكلان لب شواغل الدول الأعضاء وقد ناقشهما الفريق الرفيع المستوى.

إنني أتكلم هنا عن الإجراءات الوقائية وإصلاح مجلس الأمن. وفي ما يتعلق بالإجراءات الوقائية أو الحرب الوقائية، لا بد لي من القول إن هذا المفهوم الذي أسيء تعريفه قد أثار القلق الشديد لدى العديد من البلدان، لأنه يوحي بأفكار وبرؤية للعالم قد تنحرف بنا، إن لم نكن متنبهين، إلى اتجاهات خطيرة، وتقوض بالذات الأسس التي يقوم عليها نظام الأمن الجماعي كما حدده الميثاق، وقد تؤدي في النهاية إلى إضفاء الشرعية على قانون الغاب وتكريسه.

وهذا المبدأ الذي دخل مناقشاتنا فجأة، لا يمكن ولا يجب مساواته بالحق الطبيعي المشروع في الدفاع عن النفس، سواء الجماعي أو الأحادي، الذي نصت عليه المادة ٥١ من الميثاق، والذي لا ينطبق سوى على حالات الاعتداء المسلح. ولا ينبغي مساواته بالإجراءات الوقائية الذي ينطوي على اعتبارات استراتيجية طويلة الأجل ناجمة عن حالات قد

وعلى أساس متسق. ويتطلب ذلك الحشد الدائم والتعاون غير المنقطع من الجميع بشأن الحدود والتعاون بين الأجهزة الأمنية والأجهزة القضائية. ويجب أن نعزز التعاون على الحدود والتعاون الإقليمي والدولي لتنظيم إجراءات فعالة للتصدي لتهديد الجريمة المنظمة الدولية والاتجار بالمخدرات، وقد ثبت تعاونها مع الإرهاب وتم الإقرار بذلك.

ويشاطر وفدي الأمين العام تحذيره الوارد في تقريره (الوثيقة A/59/282) إزاء المخاطر الكامنة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ونقدر كل التقدير ملاحظاته الهامة بأنه "في عالم متكافل، فإن كل ما يضر بالجار يضر بالذات في نهاية المطاف".

وفي ما يتعلق بهذه المسائل الأساسية للأمن والتنمية، نثق بأن نتائج وتوصيات الفريق الرفيع المستوى، وتلك التي سيضعها الأمين العام في تقريره الشامل في آذار/مارس ٢٠٠٥، ستسلط المزيد من الضوء على مناقشاتنا، وسترشدنا في جهودنا من أجل اتخاذ قرارات تكون في مستوى التحديات التي تواجهها البشرية اليوم.

**السيد المقداد** (الجمهورية العربية السورية): نود أن نشكر الأمين العام على التقارير الشاملة المفيدة التي قدمها لنا في إطار البندين المعروضين علينا، ونؤيد البيان الذي ألقاه وفد قطر الشقيقة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

عندما اجتمع رؤساء الدول والحكومات في نيويورك عند مطلع الألفية الجديدة ليؤكدوا أن السلم والأمن والرخاء هي أمور أساسية بالنسبة للبشرية، قاموا برسم نهج يؤكد أنه لم يعد بالإمكان تحمل الحروب والجوع والحرمان. وبالرغم من انقضاء أربع سنوات على ذلك، فإن جزءا كبيرا من سكان العالم لا يزال يرزح في أغلال الفقر والمرض والتشرد والاحتلال الأجنبي.

وفي هذا السياق، يحدو بلدي الأمل بنجاح نتائج المداولات التي ستجري بشأن التوصيات المحددة التي سيقدمها الفريق الرفيع المستوى. إن اتفاقا حول إصلاح المجلس سيمكن الأمم المتحدة، بدون شك، من تعزيز مصداقيتها وفعاليتها لخدمة البشرية.

وفي ما يتعلق بتوسيع المجلس، الأمر الذي يجب تأكيده، فهو جانب واحد من جوانب إصلاحات المجلس عموما، ولن يدخر بلدي جهدا للمساعدة، خاصة في إطار المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، من أجل التوصل إلى اتفاق منصف، بحيث يراعي المصالح الحقيقية لجميع المناطق في العالم، على أساس توصيات الفريق الرفيع المستوى.

ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي ألا تنقيد بالقوالب النمطية الجامدة. وينبغي أن نستفيد من الفرصة التي يهيئها تقرير الفريق لكي نضع المناقشة في سياق الاستجابة الحيوية والواقعية، وكما نأمل المثمرة، بحيث نتمكن من التوصل إلى اتفاق توفيق تاريخي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

وقبل أن أختتم، أود أن أتناول مسألة تشغل بلدي بشكل كبير. وأشير هنا إلى مسألة الإرهاب التي تشكل، كما هو معلوم، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. فبالإضافة إلى ضرورة التعاون الدولي وتعزيزه للتصدي لهذه الآفة في إطار الآليات القائمة، يجب أن نتداول على نحو عاجل بشأن إبرام اتفاقية لمكافحة الإرهاب تتضمن تعريفا، يتم التوصل إليه على أساس توافق الآراء، ويحدد ما هو الإرهاب ويتجنب الخلط بين الإرهاب وكفاح الشعوب المشروع ضد الاحتلال الأجنبي.

ويجب أن نذكر أن الإرهاب ينتهك حقوق الإنسان، وبخاصة الحق في الحياة، ولذلك ينبغي مكافحته على هذا الأساس، كما أكد قرار الجمعية العامة ١٧٤/٥٨. ومكافحة الإرهاب يجب أن تكون على المستوى العالمي

وأتناول الآن بعض الاتجاهات المثيرة للقلق المبينة في تقرير الأمين العام. من الجلي أنه لم يتم بعد تحقيق أي قصة نجاح، وأنه لا يحتمل أن يتم تحقيق أي منها بحلول موعد اجتماع الدول في العام القادم لاستعراض تنفيذ إعلان الألفية وأهداف الألفية، وهو أمر مثير للقلق. لكن ما يثير القلق بدرجة أكبر هو كون الوضع في عدد كبير من الدول في حالة ركود. وإن اقتران عدم إحراز تقدم بتفاوت التقدم لا يبشر بالخير بالنسبة للمجتمع الدولي. ولا تزال هنالك هوة كبيرة أمام تحقيق الهدفين المتمثلين في استئصال الفقر والقضاء على الجوع. ولا يزال توفير التعليم الابتدائي للجميع يحتاج إلى تسجيل ١٢١ مليون طفل ما زالوا خارج نطاق النظم التعليمية. ويحتاج التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى مزيد من الجهد. ولا بد من القيام بالمزيد من أجل تخفيض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات، ولا يزال الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض تشكل خطرا كبيرا في جميع أنحاء العالم تقريبا. كما أن الاستدامة البيئية لا تزال مثار قلق كبير، ولا يبدو أن تطوير شراكة عالمية للتنمية يحرز تقدما.

وتعتبر حالة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وبخاصة في منطقتنا في الشرق الأوسط، أسوأ من ذلك بكثير. فحقوقها تنتهك كل يوم، ويتم حرمانها من حرياتها الأساسية.

لقد تمخض إعلان الألفية عن أهداف كانت خلاصة لنتائج عدة مؤتمرات عقدت في التسعينيات. وقد عالجت هذه المؤتمرات مسائل شتى مثل التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة وتقدم المرأة، وتمويل التنمية وحقوق الإنسان والنهوض بحقوق الطفل. كما عقد الكثير من المؤتمرات حول مسائل نزع السلاح والتخلص من أسلحة الدمار الشامل. وقد أتاحت هذه المؤتمرات توافق آراء عالميا غنيا بشأن السياسات في مجالات تؤثر على مختلف نواحي حياتنا.

إن تقرير الأمين العام الصادر في الوثيقة A/59/282، يضع الأمور في إطارها الصحيح عندما ينص على أن الالتزام بحكم القانون في جميع المجالات، بدءا بحفظ السلام والأمن الدوليين وانتهاء بتنظيم التجارة الدولية وحماية حقوق الإنسان يتسم بأهمية حاسمة. وقد تمثل ذلك المنظور أيضا في الروح التي كانت دافعا إلى التعبير عن الإرادة السياسية، بصورة استثنائية وعلى أعلى المستويات، في إعلان الألفية والأهداف التي حددها.

إن حكم القانون والتقييد الصارم به يشكل الأساس الوحيد للنظام وتحقيق النمو والرخاء للجميع. وحكم القانون هو المنظم للعلاقات فيما بين الدول، وحكم القانون في التجارة العادلة والمنصفة، وحكم القانون في اقتسام موارد العالم المشتركة بصورة عادلة وبما يحقق رفاه الجميع، وأخيرا، حكم القانون في علاقات ديمقراطية بين دول العالم. ولذلك فنحن جميعا بحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف التي ينبغي أن تكون أساسا للعلاقات فيما بين الدول.

ومع هذا، نتساءل لماذا نرى أن التقدم في تحقيق كل جانب من جوانب إعلان الألفية وأهدافه ما فتئ بطيئا وفي بعض الأحيان معدوما في بعض المجالات؟ كما أن أعدادا متزايدة من الناس تموت في حروب فرضت عليها. ويجري تشريد أعداد متزايدة من الناس بصورة عنيفة، وتموت أعداد متزايدة من النساء والأطفال من جراء الحصار العسكري للسكان والمدنيين، ويزداد فقراء العالم فقرا، كما يزداد انتشار الأمراض، ويزداد كذلك التسلح. وبشكل عام، فإن وضع الأكثرية من سكان العالم يزداد سوءا، على الرغم من الإرادة السياسية القوية المعقودة على عكس هذا الاتجاه التي تجلت في الإعلان قبل أربعة أعوام. وقد عبرت الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام (A/59/282) عن ذلك بصورة موفقة: ”والآن أكثر من أي وقت مضى، يحتاج المجتمع الدولي إلى إطار فعال من القواعد لتنظيم سلوك الدول“.

بل إنها تقوض أيضا سياسات المعونة التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو.

وهنالك مسألة أكثر أهمية تتمثل في مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي التي لم تعالج تماما بعد. وتتسم هذه المسألة بأهمية أيضا بالنسبة لإدارة العولمة بطريقة تضمن توزيع فوائدها بعدل وإنصاف. وبينما ندعم إدماج البلدان النامية بدرجة أكبر في هذه العملية، فإن عملية العولمة يمكن أن يتبين أنها ضارة إذا لم يتح لهذه البلدان حيز للسياسات في سياساتها الوطنية وكذلك في صنع القرارات الدولية. كما تحتاج البلدان النامية بالتأكيد إلى معاملة متميزة ينبغي ضمانها عن طريق تعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

نعتمد أن الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ننوي عقدها في عام ٢٠٠٥ تتيح لنا فرصة تاريخية لمعالجة تحديات السلم والأمن والتنمية، قديهما وجديدهما. ويرى وفدنا أنه ينبغي أن تفضي هذه المناسبة إلى تدابير ملموسة محددة زمنيا لتنفيذ الأهداف والغايات المتفق عليها في مجالات السلم والأمن والتنمية. وفي حين أن فرصا أخرى ستتاح لنا للتركيز على الجوانب الموضوعية للاجتماع في مرحلة لاحقة، أود في هذه المرحلة أن أدلي ببضع ملاحظات حول طرائق انعقاد الجلسة.

ينص قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ على أن المشاركة في الجلسة العامة الرفيعة المستوى ستكون على مستوى القمة. ونود أن نؤكد على وجوب إيلاء تركيز واضح وأولوية للمسائل الإنمائية. وعلاوة على ذلك ينبغي للعملية التحضيرية أن تكون شاملة ومفتوحة أمام مشاركة الجمعية وشفافة. وينبغي أن تستفيد من المساهمات الصادرة عن مختلف العمليات التي يتم تنظيمها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما ينبغي التفاوض بشأن النتيجة على

وتتصل أهداف هذه المؤتمرات اتصالا وثيقا لا تنفصم عراه بأهداف إعلان الألفية. ولهذا يتسم التنفيذ الكامل لهذه النتائج بأهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية. فهي تشكل الأساس الذي يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عليه. ولذا، ينبغي لنا بوصفنا مجتمعا دوليا، أن نسعى لضمان النهوض بعملية التنفيذ والمتابعة بصورة مترابطة وعن طريق إطار شامل، كما تم الاتفاق في قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بآء وأعيد تأكيده في القرار ٢٩١/٥٨.

إن إعلان الألفية، ونتائج القمم والمؤتمرات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك مؤتمر قمة جوهانسبرغ والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، تمثل تعبيرا عن تفهم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لمسؤولياتها في السعي إلى تحقيق التنمية. وبينما تسعى البلدان النامية جاهدة للوفاء بالجزء الخاص بها من الصفقة، لم تحقق البلدان المتقدمة النمو تقدما يذكر، لا سيما في مجال الموارد.

إن الأهداف الإنمائية ستظل سرايا في ظل عدم وجود تدفقات كافية من المساعدات الإنمائية الرسمية. وفيما عدا بضعة استثناءات متواضعة، لا يزال عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو متخلفا في بلوغ نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية. وبالمثل، لم يتم إحراز تقدم يذكر في توفير تخفيف حقيقي لعبء الديون، ولا يحتمل أن يؤدي النهج التدريجي حيال هذه المشكلة الخطيرة إلى تحقيق النتائج المنشودة. أما الحالة في مجال التجارة، فهي أكثر مدعاة للقلق، ولا تزال البلدان النامية محرومة من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، لا سيما بالنسبة للمنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. ولا تؤدي أوجه عدم الاتساق هذه في التجارة العالمية إلى عرقلة نمو الزراعة والصناعة في البلدان النامية فحسب،

المشتركة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية، وخاصة بالنظر إلى التحضيرات لمناسبة عام ٢٠٠٥.

إن قادة العالم تعهدوا، في إعلان الألفية، بالالتزام بتعزيز التنمية ليس لمواطنيهم بالذات فحسب، بل أيضا للشعوب في جميع أرجاء العالم. وتم اعتماد إعلان الألفية إزاء خلفية تزايد الفقر والحرمان للعديد من الأشخاص في العالم. وبينما نستعد لإجراء استعراض فترة الخمس سنوات لتنفيذ ذلك الإعلان غير المسبوق، فإن الوقت قد حان للتفكير في مدى التقدم الذي أحرز صوب تحقيق تلك الأهداف.

ويظهر تقرير الأمين العام إحراز تقدم متفاوت يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع في العالم، مع حدوث تدهور في بعض الحالات. ويظهر التقريران أنه بالرغم من أن جزءا كبيرا في شرق آسيا وجنوب شرقها وجنوبها وشمال أفريقيا بشكل عام يسير على الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل أو لم يحرز أي تقدم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي الواقع، فإن الفقر ازداد حقا في غرب آسيا.

كما أن التقدم المحرز متفاوت في ما يتعلق بالأهداف الأخرى، مثل بلوغ التعليم الابتدائي الشامل، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وخفض وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، وكفالة الاستدامة البيئية. وبالتالي، من الواضح أنه ما لم يتخذ إجراء عاجل لتعزيز التنفيذ ولمعالجة جميع جوانب الفقر والتخلف الإنمائي، سيظل الفقراء في عدد كبير من البلدان لا يجدون أملا للخروج من حياة الفقر والحرمان. وحتى الآن، فإن الالتزام السياسي بالتنمية الذي قطع في إعلان الألفية لم يترجم إلى واقع يتمثل في التنفيذ الملموس والإنجاز لفقراء العالم.

الصعيد الحكومي الدولي، وأن تكون شاملة، وأن تؤكد على تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وقممها والأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تكون النتيجة عملية المنحى، وأن تنص على الملكية الكاملة للدول الأعضاء.

وفي ما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى حول تمويل التنمية، ترى سورية أنه ينبغي أن يحظى بأعلى قدر ممكن من المشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة. وينبغي أن يتم إبراز الحوار سياسيا إلى حد كبير، وأن يُبعث برسالة تؤكد على الالتزام السياسي القوي بهذه المسألة. ونود رؤية صلة متبادلة ووثيقة بين مسألة التمويل وجدول أعمال التنمية. وتتيح الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن هذه الطرائق أساسا صالحا لمواصلة العمل على توضيح هذه التفاصيل.

أود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف وتقوية الأمم المتحدة. إن نوع المشاكل والتحديات التي نواجهها اليوم تتطلب عملا عالميا جماعيا، ولا ينبغي لنا أن نفشل في إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب ومن آفات الفقر والمرض والإقصاء. وإن السلم والأمن لن يسودا إلا عندما يستتب العدل وحكم القانون، ولن يسودا إلا عندما لا يجرم أي شخص من حقه في الحرية وفي التنمية.

**السيد روبنهايمر (جنوب أفريقيا)** (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن البندين ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال، كما وردا في الوثيقتين A/59/282 و A/59/545. ونأمل أن تساعدنا هذه المناقشة في جهودنا

أفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي“. (القرار ٥٥/٢،  
الفقرة ٢٧)

ومضي المجتمع الدولي في عزمه على

”اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات القضاء  
على الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك  
إلغاء الديون، وتحسن الوصول إلى الأسواق، وزيادة  
المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار  
الأجنبي المباشر وأيضا نقل التكنولوجيا“. (المرجع  
نفسه، الفقرة ٢٨)

ونؤمن بأن تحقيق البلدان الأفريقية للأهداف الواردة في  
إعلان الألفية أمر هام للعالم بأسره، لأنه إذا فشلت منطقة  
واحدة في تحقيق هذه الأهداف، فإن المجتمع الدولي قاطبة  
سيكون قد فشل.

ونعتقد أنه لكي تحقق البلدان الأفريقية الأهداف  
الإنمائية للألفية فإن ذلك سيقضي أن تعلق هذه البلدان،  
بالتوافق مع المجتمع الدولي وبشراكة معه، الاتجاهات الحالية  
وأن تتخذ مبادرات لتسريع التنفيذ بقدر كبير. والمجتمع  
الدولي، بما فيه المؤسسات المالية الدولية، بحاجة إلى زيادة  
مساعدته بقدر كبير لأفريقيا.

كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد دعمه للشراكة  
الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن خلال الشراكة الجديدة،  
ألزم القادة الأفارقة أنفسهم بتنفيذ برامج مستدامة للتنمية  
الاجتماعية - الاقتصادية وتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد  
في القارة الأفريقية. واعتمدت الشراكة الجديدة الأهداف  
الإنمائية للألفية بوصفها الأساس لجدول الأعمال الإنمائي  
لأفريقيا. وتستمر البلدان الأفريقية من جانبها، في اتخاذ  
خطوات صوب بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية.  
وضمن تلك الخطوات، نلاحظ أن المزيد من البلدان الأفريقية  
أشارت إلى اعترافها المشاركة في الآلية الأفريقية لاستعراض

وتأملا في هذا التحدي، قال الرئيس ثابو مبيكي في  
خطابه أمام الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة:

”ولذلك يجب أن يثار سؤال حول السبب  
في أنه لم تسفر عظمة كلماتنا والرؤية التي ترسمها -  
عن عالم يتسم بالسلام وخال من الفقر- عن النتائج  
العظيمة التي سعيينا بإحلاص إلى تحقيقها“.  
(A/59/PV.5، الصفحة ١٤)

وفي رأينا، إن جزءا من المشكلة هو أن الموارد التي  
التزم بها المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تبقى  
إلى حد كبير غير كافية. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد  
على الأهمية التي نوليها للهدف ٨ من الأهداف الإنمائية  
للألفية، الذي سيتوقف بلوغه على وفاء الشركاء الإنمائيين  
بهذه الالتزامات. والالتزامات بالقضاء على الفقر وتحقيق  
التنمية، مثل الالتزامات التي قطعت في الدوحة ومونتيري  
وجوهانسبرغ، ينبغي أن تترجم إلى نتائج حقيقية. ولن تقام  
شراكة عالمية منصفة حقا من أجل التنمية إلا بعد تحقيق  
ذلك.

ونشعر بالقلق لأن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى  
ما زالت متخلفة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي  
الفصل السابع لإعلان الألفية، تحت عنوان ”تلبية  
الاحتياجات الخاصة لأفريقيا“، استجابت الأمم المتحدة  
لدعوة الرئيس مبيكي والعديد من القادة الأفارقة الآخرين  
بجعل القرن الحادي والعشرين قرن أفريقيا. وكان ذلك بمثابة  
اعتراف هام بالصعوبات الخاصة التي تواجه البلدان الأفريقية.  
وفي ذلك الصدد، فإن المجتمع الدولي تعهد بأن

”ندعم توطيد الديمقراطية في أفريقيا  
ونساعد الأفارقة في نضالهم من أجل السلام الدائم  
والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وبذلك ندمج



كيانات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها، تستخدم إطار الأهداف الإنمائية للألفية لرصد أنشطتها. ومع ذلك، ما زالت هناك أهمية لتوجيه عمل منظومة الأمم المتحدة على أساس احتياجات وأولويات كل بلد. والعمل الهام الذي تضطلع به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي إذاً أن يظل داعماً للأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها كل بلد.

وفي ما يتعلق بمؤتمر القمة الذي سيعقد عام ٢٠٠٥، نعتقد أن جدول أعماله ينبغي أن يكون شاملاً وأن يتضمن مسائل التنمية والمسائل المتصلة بالأمن، كما هو الحال في إعلان الألفية. ونتطلع إلى صدور تقرير الأمين العام الشامل في آذار/مارس ٢٠٠٥، وتوقع أن يتناول كلا من الموضوعين الهامين بطريقة موضوعية، وبالشكل الذي سيساعد في الإعداد لمؤتمر القمة عام ٢٠٠٥.

لقد أوضحنا كذلك موقفنا بشأن جوانب عديدة أخرى لمؤتمر القمة الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥، وذلك في البيان الذي أدلينا به في الاجتماع غير الرسمي بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ولن أكرر ذلك اليوم. وسأكتفي بالقول إن وفد جنوب أفريقيا على استعداد للمشاركة في العملية التحضيرية ولمساعدة رئيس الجمعية العامة كيفما اقتضى الأمر.

وبينما نستعد لاستعراض الخمس سنوات لإعلان الألفية، من الواضح أن هناك حاجة إلى إحراز تقدم كبير، إذا كان لرؤيا الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل، التي عبّر عنها على نحو بليغ إعلان الألفية، أن تكون أكثر من حلم جميل سيتم تأجيل تحقيقه في نهاية المطاف. وينبغي أن يؤدي مؤتمر القمة في عام ٢٠٠٥ إلى التزامات ملموسة، وإلى تعزيز التعاون والتنسيق والتماسك على كل المستويات وعلى النحو

الأفران، التي ستوفر إطاراً للمشاركة في أفضل الممارسات في قارتنا. وفي ظل الشراكة الجديدة، جرى أيضاً وضع العديد من خطط العمل القطاعية، التي تغطي المجالات الأساسية ذات الأولوية للتنمية. وتلك الإجراءات التي اتخذها البلدان الأفريقية بحاجة إلى أن تستكمل بدعم من المجتمع الدولي. وذلك أمر جوهري لنجاح الشراكة الجديدة لأجل طويل، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القارة الأفريقية.

ويسر وفدي أن يلاحظ في تقرير الأمين العام أن عمليات الأمم المتحدة لتحقيق السلام قد أحرزت تقدماً هاماً. ونحث على تقديم الدعم من أجل توسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال توسيع وتعزيز ولايتها.

إننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز دعم الأمم المتحدة من أجل التصدي بفعالية لتحدي الجريمة عبر الوطنية. ونشعر بالقلق إزاء الاتجاهات المتزايدة للجريمة عبر الوطنية في مختلف أنحاء العالم، كما هو وارد في تقرير الأمين العام. إن العلاقة بين الجريمة والتراعات الأهلية والسياسية، والآثار السلبية الناجمة عن الجريمة على السلام، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، ستعيق تنفيذ إعلان الألفية وتحقيق أهدافه.

وما زال وفدي يثمن عالياً التقرير الذي أصدره الأمين العام ويتضمن خارطة الطريق التي هي دليل مفيد لتنفيذ إعلان الألفية. ونؤيد جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل ترشيد أنشطتها لمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تحسين الترابط والتنسيق على مستوى البلدان. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بشكل خاص، قد أعادت تنظيم عملها ليطمح حول الأهداف، وطورت مبادئ توجيهية جديدة لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ونلاحظ أيضاً أن العديد من

المهم بشكل محدد مراعاة مصالح البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

وتستطيع طاجيكستان، إلى حد ما، أن تكون نموذجا جيدا لإظهار مدى إلحاحية المسائل المذكورة أعلاه. فعلى سبيل المثال، يتم في بلدي تخصيص ما يناهز ٤٠ في المائة من موارد الميزانية لخدمة الدين الخارجي حاليا. ولو حدث شطب ذلك الدين، لأمكن تخصيص تلك الموارد المتوفرة للمجالات ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلا عن ذلك، فإن طاجيكستان بلد غير ساحلي، ومعظم مناطقها معزولة عن العالم الخارجي، الأمر الذي يعرقل عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك المناطق بالذات، ويعيق اندماج البلد في الاقتصاد العالمي.

إننا لا نخفي المشاكل الملحة التي يعاني منها بلدنا في سعيه إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتدرك حكومة طاجيكستان إدراكا كاملا مسؤوليتها عن التصدي لتلك المشاكل. وقد سجلنا من بين أولوياتنا الوطنية تقليص عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، والحفاظ على المستوى الذي بلغناه في تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال التربية، وخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، ومكافحة الأمراض الوبائية، لا سيما الملاريا.

ومن المسائل التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لنا توفير المياه العذبة للسكان. ومع إبقاء ذلك الهدف في بالنا، فإن طاجيكستان تبذل جهودا نشطة للترويج لموضوع المياه في المحافل الدولية. إن العقد الدولي للعمل، "المياه من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي أعلنته الجمعية العامة بمبادرة من طاجيكستان، والذي يبدأ في آذار/مارس ٢٠٠٥، سيسعى إلى توحيد جهود الحكومات، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص من أجل

الذي ارتآه إعلان الألفية. إن مهمة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ربما تكون شاقة، ولكننا لن نقبل بأن تكون مستحيلة.

**السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية):**

من الواضح أن تنفيذ إعلان الألفية يتطلب أقصى درجة من التضامن والتفاعل من جانب المجتمع الدولي بأسره. وينبغي للأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الدولية الأكثر عالمية وتمثيلا في العالم، أن تؤدي الدور الرئيسي للتنسيق في ذلك الصدد. إننا نقدر التحليل الذي قدمه الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية، ونلاحظ أنه يؤكد بصورة بارزة على المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي. وقد رأينا أهمية كون التقرير يوفر أساسا صالحا لتعريف الاتجاهات المثلى لاتخاذ المزيد من الإجراءات في الفترة القادمة.

إن الأهداف الإنمائية للألفية لا تمثل فكرة جديدة بالنسبة لطاجيكستان. فقد انعكست هذه الأهداف في أولوياتنا الوطنية وفي وثائق البرامج الحكومية. ومؤشرات الأهداف مثلا، المتعلقة باستراتيجيتنا الوطنية لتخفيف الفقر في بلدي، وهي تمثل خطة عمل واقعية ومحددة وتشمل عمليا جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية، متنسقة بشكل كامل مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتفق مع الرأي القائل إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مستقبل الألفية أمر ممكن، على الرغم من الفوارق القائمة في مختلف بلدان العالم، ورغم التوجهات الحالية التي تبدو إما واعدة، وإما دالة على الكساد والتراجع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لهذا التحدي بطريقة متنسقة. وقد يكون من بين المكونات الرئيسية لهذا التصدي زيادة المساعدة الرسمية لأغراض التنمية، والتقدم نحو تحقيق نظام تجاري عادل عن طريق إجراء جولات من المفاوضات التجارية ذات المنحى الإنمائي، وتسوية مسألة الديون. ومن

والمطلوب بصورة ملحة استمرار تعزيز الجهود التي تبذلها حكومة طاجيكستان وشركاؤها - البلدان المانحة والأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية - للانتقال، قبل كل شيء، من مرحلة المساعدة الإنسانية الطارئة إلى المساعدة الاقتصادية الطويلة الأجل. ونحن واثقون بأن المجتمع الدولي يفهم بوضوح أن نجاحنا المشترك في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على ما يحرزه كل بلد على حدة في تحقيق هذه المعايير.

وتتفق تماما مع الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام، وهو أنه ليتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حسب المواعيد المحددة لها، فإننا نحتاج إلى إنجاز قوي يعطي زخما جديدا لتنفيذ الإعلان بشأن الألفية والالتزامات التي قطعت في مونتيري وجوهانسبرغ. وفي هذا المجال، يعلق بلدنا آمالا كبيرة على الجلسة العامة الرفيعة المستوى، التي ستعقدتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لتقييم ما أحرز من تقدم في تنفيذ الإعلان بشأن الألفية.

ونؤيد توقيت عقد هذه المناسبة التي اقترحتها الأمين العام، كما نؤيد صيغة الإعداد لها. ونرى أن اعتماد الجمعية العامة في أبكر وقت ممكن، قبل نهاية هذا العام، مشروع قرار بشأن قمة عام ٢٠٠٥ مسألة هامة للغاية. ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن هذه القمة ينبغي أن تكون مناسبة شاملة تتناول نطاقا واسعا من المواضيع يغطي جميع الجوانب الرئيسية لإعلان الألفية. ونتطلع إلى صدور تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتقرير مشروع الألفية، اللذين نتوقع أن يقدموا إسهاما تحليليا كبيرا في مناقشات مؤتمر القمة.

**السيد مورير (سويسرا)** (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقاريره عن المواضيع المدرجة في جدول أعمال اليوم. وعلى وجه الخصوص، يود

تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن حصول الجميع على المياه العذبة.

وحقيقة أن طاجيكستان احترت، مع سبعة بلدان أخرى، لتنفيذ مشروع الألفية المعروف جيدا، بقيادة جيفري ساكس، تشهد على التزام حكومة طاجيكستان بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وافقت قيادة طاجيكستان بشكل كامل على فكرة أن يكون بلدنا نموذجا للمشروع. وأثناء محادثات الرئيس رحمنوف مع السيد جيفري ساكس، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أكد الرئيس شخصيا استعداد بلدنا لتنفيذ مشروع الألفية. وفي إطار المشروع، تعكف الآن طواقم الخبراء المخصصة على تقييم احتياجات البلد لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وستقدم نتائج التقييم إلى الأمين العام في شكل تقرير مؤقت يتضمن توصيات محددة.

في السنوات التي انقضت منذ انعقاد قمة الألفية، ترسخ السلام والاستقرار السياسي في طاجيكستان. وخلال فترة قصيرة، تمكن البلد من التغلب على الأزمات الإنسانية التي سببتها الحرب الأهلية ودخل في فترة لتعزيز التنمية المستدامة. ووفقا لتقارير البنك الدولي، أحرزنا تقدما في تخفيف حدة الفقر، حيث انخفض معدل الفقر بنسبة ١٧ في المائة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنحو ٥٠ في المائة. وبفضل تحسن بيئة الاستثمار، وجد المستثمرون أن سوق طاجيكستان أكثر جاذبية. ويجري الآن وضع خطط لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع أخذ التغيرات المؤسسية والسياسية الضرورية في البلد بعين الاعتبار على النحو الواجب.

وفي أثناء ذلك، يبين تحليل التقدم الذي أحرزه البلد نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن النجاح في تطبيق مؤشرات الأهداف المتوخاة غير ممكن بدون الاستثمار الواسع واستمرار المساعدة الدولية.

بدأت بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للجزء التنسيقي من أعمال المجلس قبل انعقاد الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥. وكما جاء في التقرير، من شأن وضع برنامج عمل متعدد السنوات أن يساعد المجلس على تقوية تماسك أنشطته وفعاليتها في مجالي الإدارة والتنسيق، وأن ييسر التكامل الأفقي لعمل لجانه الفنية المعنية بالمسائل المواضيعية المشتركة بين القطاعات. ونحن نرى أن من المهم أيضا محاولة إيجاد تناسق زمني على الأقل بين برامج الجزء الرفيع المستوى والجزء التنسيقي، وذلك بتأخير الثاني لمدة عام، ليتسنى للجزء التنسيقي ضمان متابعة القرارات السياسية الصادرة عن الجزء الرفيع المستوى.

ثانيا، ينبغي أن يسير إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي جنباً إلى جنب مع إصلاح أساليب عمل اللجان. ونحيط علماً بأن اللجان بدأت تفحص أساليب عملها. وعلى وجه الخصوص، نود أن نشير إلى قرار لجنة التنمية المستدامة اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات وتنظيم أنشطتها في المستقبل على أساس سلسلة دورات مدة كل منها عامان تعقد بالتناوب، عام للتقييم وعام لاتخاذ القرارات. ونلاحظ أن ردود الفعل الأولى لهذا الإصلاح كانت إيجابية ومشجعة، ولكننا نعي أنه لا يزال من المبكر جدا تقييم ذلك النهج بصورة مؤكدة.

ثالثا، في حين أن عمل اللجان الفنية يمكن من القيام بمتابعة متميزة للمؤتمرات الرئيسية على أساس المواضيع الرئيسية المحددة، فإن عمل اللجان الإقليمية يساعدنا على ألا نغفل جوانب التفاوت الإقليمية، وهي جوانب ذات أهمية كبيرة على صعيد التنفيذ العملي. وتبين البيانات الواردة في المرفق الإحصائي لتقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الألفية أن جوانب التباين الإقليمية لا تزال قوية. ولذلك، تكرر سويسرا التشديد على أهمية دور اللجان الإقليمية، بوصفها مركز اتصال لمتابعة وتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف

وفدي أن يعرب عن تقديره لملاحظات الأمين العام بشأن قيمة معايير القانون الدولي، التي اختار أن يتناولها في دياجحة تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية. وأهمية تعاون الدول على أساس معايير القانون الدولي مفهوم عزيز جدا على سويسرا وتمسك به في سياستها الخارجية وفي جميع جوانب علاقاتها مع الدول الأخرى.

والمشاورات الجارية بشأن الصيغة العامة الرفيعة المستوى في عام ٢٠٠٥ وأساليب عقدها تبين مدى الاهتمام الذي يجري تركيزه الآن على العملية السياسية التي ستستهل في إطار أول استعراض لفترة خمس سنوات لإعلان الألفية. كما أن نشر استنتاجات وتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير عما قريب جدا، وكذلك نشر تقرير جفري ساشس النهائي عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، سيؤيدان أيضا إلى عمليات سياسية هامة تستدعي منا كل الاهتمام.

ودون رغبة في الانتقاص بأي طريقة من أهمية هذه العمليات السياسية، لا تريد سويسرا إغفال الجهود المستمرة الرامية إلى تدعيم الهيكل المؤسسي لأجهزة التنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. فالتماسك الهيكلي لمختلف عمليات تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية، من حيث السياسات والمستوى المؤسسي على حد سواء، يستدعي اهتماما مستمرا. ولهذا السبب نود أن نشدد على النقاط الثلاث التالية التي أثارها الأمين العام في تقريره عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية.

أولا، يجب أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبر المركزي لتنسيق العمليات في منظومة الأمم المتحدة كلها على المستويين المؤسسي والسياسي. ولتعزيز المجلس في هذا الدور، يتعين إصلاح أساليب عمله في أسرع وقت ممكن. وعلى وجه الخصوص، نأمل أن تثمر المشاورات التي

تحديات فكرية جديدة في السنوات الأخيرة. ولذا فهي بحاجة إلى أن تحسن مثلها مثل أي نظام معقد آخر. وعلى الأمم المتحدة أن تستمر في القدرة على مجابهة كل التهديدات والتحديات، الجديد منها والقديم، الصلب منها واللين، في تشكيلات مختلفة وفي غاية الخطورة، وذلك حيث أن أهداف المنظمة العالمية، ما زالت ذات صلة في يومنا هذا.

وعلى أساس مبادرة من الاتحاد الروسي، اتخذت الجمعية العامة في دورتين سابقتين قرارات بتوافق الآراء بصدد تخطيط استراتيجية عالمية لمجابهة التحديات والتهديدات الحديثة، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيس فيها. ويمكن تفعيل هذه المبادرة من تحقيق مفهوم الأمن الجماعي الذي توج في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤمل أن الجهود المشتركة في هذا الميدان ستستمر خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة.

إننا نؤيد كامل التأييد فرضية الأمين العام بصدد الحاجة التي لا غنى عنها إلى دعم سيادة القانون بوصف ذلك أحد العناصر الرئيسية للعلاقات الدولية الحديثة. وهذا أمر حتمي بالنسبة لروسيا. ومن الأولويات في هذا الاتجاه يجب أن يكون تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها الهيئة العالمية الرئيسية التي توجه وتنسق التفاعل بين الدول لمناهضة الإرهاب الدولي. ونحن واثقون من أن قرار مجلس الأمن ١٥٦٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذ بناء على مبادرة روسيا سيقوي إمكانية الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وسيوفر الزخم الإضافي لعمل عناصر المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب.

وبلدنا، بوصفه رئيس لجنة مجلس الأمن لمناهضة الإرهاب، ينتوي أن يتابع بفعالية تنفيذ كل المهام التي أنيطت بها اللجنة. ومن المهم في الظروف الحالية ألا نكفل التضامن ضد الإرهاب فحسب، بل أن نتخذ التدابير المحددة العملية أيضا.

ومقاصد المؤتمرات العالمية، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويجذب بلدي أن يكون الدعم في مستوى التنسيق من خلال عقد اجتماعات تنسيق إقليمية بين اللجان الإقليمية وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي تضع البرامج الإقليمية.

ومع أن وفدي اختار التركيز في ملاحظاته على التحليل والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، فإن سويسرا تولي نفس القدر من الأهمية للالتزامات المحددة التي قطعت من خلال اعتماد إعلان الألفية.

وإذ ندرك إدراكا كاملا بأن المسؤولية الجماعية عن تنفيذ متكامل للإعلان لا تعفي الدول الأعضاء من مسؤوليتها الفردية، يود وفدي أن يعلن أن حكومة سويسرا تنتوي أن تنشر تقريرا شاملا عن إسهاماتها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قبل نهاية الربع الأول من ٢٠٠٥. وسيركز التقرير بوجه خاص على الهدف ٧ والهدف ٨ اللذين يتعلقان بالبيئة وشراكات التنمية بالترتيب. وستتطابق طريقة عرضه مع الإرشادات التي صاغتها الدول المانحة معا.

#### السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (تكلم)

بالروسية): إن معظم التهديدات والتحديات المعاصرة هي ذات طبيعة عالمية. وهذا يملئ الحاجة إلى استجابة مشتركة لها على أساس المراعاة والاحترام الشاملين للمصالح المشروعة لكل عضو من أعضاء المجتمع الدولي بما يتفق تماما مع القانون الدولي.

إن قوة وفعالية منظمنا تعتمدان مباشرة على التأييد الفعال من جانب الدول الأعضاء والسياسات التي تنتهجها واستعدادها لاستخدام منبر الأمم المتحدة للعثور على حلول متناسقة لمشاكل جديدة. ومن الواضح أن منظمنا تواجه

لقد وقف الاتحاد الروسي دائما إلى جانب تعزيز وتقوية قدرة الأمم المتحدة في نظام العلاقات الاقتصادية المعاصرة. ووفرت المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الماضي زحما قويا لتقوية دور المنظمة في معالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية العالمية. ونحن مقتنعون بأن اتساق مختلف عمليات التنفيذ كمتابعة لتلك المؤتمرات يجب أن يؤمن بوساطة التنفيذ الكامل للولاية التي حولتها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وبوساطة استخدام إمكانية لمجلس الاقتصادي والاجتماعي كآلية التنسيق الرئيسية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

إن التقدم صوب الأهداف الإنمائية لقمة الألفية غير متواز. فهناك اتجاهات مشجعة وركود، ولسوء الحظ توجد نكسات أيضا في بعض الحالات. ومن الواضح أن مهمة تحقيق الأهداف الإنمائية لقمة الألفية ذات صلة بكل مناطق العالم. وتتويج روسيا أن تبذل الجهود الضرورية لبلوغ أهداف محددة أعلنت في إطار الأهداف الإنمائية لقمة الألفية على المستوى الوطني. وسيعكس التقرير الوطني الذي سيعد في ٢٠٠٥ عن الأهداف الإنمائية لقمة الألفية التقدم الذي تحقق. وعلى وجه العموم، فإننا نتفق مع الأمين العام على أن تحقيق الأهداف الإنمائية لقمة الألفية في الإطار الزمني المحدد لها لا يزال هدفا واقعيًا، ولكنه يتطلب زحما جديدا لتنفيذ إعلان الألفية وكذلك لتنفيذ الالتزامات التي اضطلع بها في مونتيري وجوهانسبرغ. ونتوقع أن ذلك الزخم السياسي سيوفره الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيستعرض تنفيذ إعلان الألفية. ويعتبر الاستعداد لهذا الحدث الرئيسي من بين أهم أولويات منظومة الأمم المتحدة في الفترة القادمة.

ونحن نؤيد التوقيت والطرائق للاستعداد لهذا الحدث ولعقدته على النحو الذي اقترحه الأمين العام. وينبغي أن

ومن سوء الحظ، ما زالت الأنشطة الإرهابية في الزيادة باستمرار، بما في ذلك ارتكاب جرائم لم يسبق لها مثيل في نطاقها وقسوتها؛ وهذا يبرهن على الحاجة إلى تأمين ضمانات لمنع وصول الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل. ولقد ضاعفت الأمم المتحدة من جهودها الموجهة لمعالجة هذه المهمة. ويتضمن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) حزمة من التدابير العملية والقانونية، لا بد أن يحول تنفيذها دون حصول الفاعلين الذين لا يرقون إلى مستوى الدولة على أسلحة الدمار الشامل.

ونؤمل أن يكون في الإمكان خلال الدورة الحالية للجمعية العامة استكمال العمل بصدد مشروع نص جاء بمبادرة من الاتحاد الروسي، واعتماد اتفاقية دولية لمنع أعمال الإرهاب النووي تضاف بعد ذلك إلى قائمة الصكوك الدولية القانونية المناهضة للإرهاب النافذة الآن.

ونتوقع أن تساعد توصيات الفريق الرفيع المستوى والمعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف في تأمين زيادة كبيرة في فعاليتها. ولقد طُلب إلى الفريق المساهمة في العمل المتصل بإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. ويجب أن يتسم استكمال هذه العملية بأوسع توافق ممكن بين آراء الدول الأعضاء، مع تقوية الأمم المتحدة كهدف مشترك.

وعلى الأمم المتحدة أن تستمر في تحسين آليات صنع السلام بهدف انتشار أفضل توقيتا وفعالية لحفظ السلام ولعمليات إنفاذ عمليات السلام إن دعت الضرورة. ويجب طبعًا أن يتم هذا في إطار الامتثال الشديد لميثاق الأمم المتحدة. ومن المهم أساسًا هنا ألا يُسمح بأي تحايل على قوى مجلس الأمن، وبخاصة في المواقف التي يحدث فيها استخدام القوة نيابة عن المجتمع الدولي.

ونرحب بالتقرير المعنون "عولمة عادلة: إتاحة الفرص للجميع" (A/59/98، الملحق) بوصف ذلك إسهاما هاما نحو استعراض إعلان قمة الألفية في العام المقبل.

ويتعين علينا أن نعمل جميعنا بنشاط لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على العمل من أجل السلام والأمن. وإحدى الطرق الهامة لتحقيق ذلك توسيع وتعميق شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. وعملية تعزيز عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة عملية مستمرة. وكما يشير التقرير المعروض علينا، يعني مستوى الطلب الراهن على عمليات حفظ السلام أن الأمر يقتضي المزيد من الالتزام من جميع الشركاء في المنظومة - الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ومع أن قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام تعززت إلى حد كبير منذ توصيات لجنة الإبراهيمي، لا تزال توجد ثغرات خطيرة. فقدرات الاستجابة السريعة والدعم الجوي التكتيكي والمرافق الطبية الميدانية والسيطرة على الحركة ليست إلا مجرد أمثلة قليلة مما ذكره التقرير. ونحن نتطلع إلى توصية الأمين العام بشأن الإجراءات الجديدة التي ينبغي اتخاذها في هذا المجال. ونرحب أيضاً بالعمل الجاري لتنسيق مشاركة ودعم مختلف كيانات الأمم المتحدة، مثل الصناديق والبرامج والوكالات، في عمليات السلام المعقدة.

ونحن على دراية بالحوار الدائر في الأمانة العامة المتعلق بمبادئ البعثات المتكاملة الحالية والمستقبلية. وفي حين أن التدابير الرامية إلى ضمان الترابط بصورة شاملة ضرورية وإيجابية، فإن التكامل التشغيلي في بعثات حفظ السلام يجب ألا ينفذ على نحو يضر بسمعة وكالات الأمم المتحدة الإنسانية.

يؤكد التقرير المعروض علينا العواقب الوخيمة للجريمة العابرة للحدود الوطنية. ونحن في عالم اليوم المترابط،

تكون التجربة الإيجابية لقمة الألفية في ٢٠٠٠ نموذجاً يحتذى. ونعتقد أنه من المهم أن تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن تنظيم قمة ٢٠٠٥ بأسرع ما يمكن، وبالتأكيد قبل نهاية هذا العام.

ونرى أنه ينبغي أن تكون القمة حدثاً شاملاً كلياً، ذا تغطية عريضة للمواضيع، محيطاً الجوانب الرئيسية لإعلان قمة الألفية. ونقف على أهبة الاستعداد للاستمرار في مناقشة طرائقه، وكذلك الوثائق التي ستوفر إسهاما مضمونياً في جدول أعماله.

**السيد لوفالد (النرويج)** (تكلم بالانكليزية): قبل تناول مسائل معينة بصدد تقرير هذا العام حول تنفيذ إعلان قمة الألفية، أود أن أبدي ملاحظات قليلة تغلب عليها طبيعة عامة.

إن الإرهاب تهديد لأمننا المشترك وهو يشيع الخوف والعوز ويعرقل بصورة خطيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والإرهاب يشكل عقبة خطيرة في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية لقمة الألفية. كل هذا يعني أنه ينبغي لنا أن نكتف مناهضة ذلك الشر، وهي مناهضة لا يمكن كسبها بالعمل العسكري والشرطي فحسب. واقع الأمر أن بلوغ الأهداف الإنمائية لقمة الألفية وتحقيقها سيقطعان شوطاً طويلاً نحو تقويض أساس الإرهاب الدولي.

وتؤيد النرويج استعراضاً شاملاً لكل فصول الإعلان، مع التأكيد الخاص على مسائل الإصلاح وعلى الأهداف الإنمائية لقمة الألفية. إن الاتساق مفتاح لجعل العولمة قوة إيجابية تخدم الجميع. ولذلك يجب علينا أن نظل على درب الحكم الصالح وسيادة القانون على المستويين الوطني والدولي في الوقت ذاته.

الالتزامات التي وردت في إعلان الألفية. وكما يبين تقرير الأمين العام، لا تزال الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتحقيق من الناحية الفنية، حتى في أفقر البلدان. ولكنه يحذرنا أيضاً من أن نافذة الفرصة المتاحة تضيق بسرعة. ولذلك، سيكون عام ٢٠٠٥ عاماً مهماً جداً، خاصة بالنسبة لأفريقيا. ويتعين على البلدان المانحة أن تقدم، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، أكثر مما تقدمه حالياً لتجعل تحقيق أهداف الألفية أمراً ممكناً. والهدف الإنمائي الثامن للألفية هام جداً في هذا المجال. وفي تقرير العام الماضي، اقترح الأمين العام أن تتفق البلدان المانحة فيما بينها على مواعيد زمنية ملزمة للوفاء بالتعهدات الواردة في الهدف الإنمائي الثامن للألفية.

ونحن نرى أن وضع مواعيد زمنية طموحة للتجارة وتخفيف عبء الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية عمل مهم بشكل خاص. ويجب النظر في هذه المسألة بجدية في قمة السنة القادمة. ففي نهاية المطاف، من المرجح جداً أن يكون التعهد بالتزامات جديدة - خاصة بالنسبة للبلدان المانحة، ولكن أيضاً بالنسبة للبلدان النامية - ضرورياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أخيراً، بالنسبة لطرائق وشكل وتنظيم مؤتمر القمة في العام القادم، نأمل أن يتسنى الاتفاق بشأن هذه المسائل في وقت مبكر، لتتمكن من الإعداد للقمة على نحو شامل وبناء.

**السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):**

نرحب بهذه المناقشة المشتركة لأن المواضيع قيد النظر مترابطة ارتباطاً وثيقاً في الحقيقة، وفي ضوء أهمية الاستعدادات المفصلة والشاملة للمناسبة الرئيسية في عام ٢٠٠٥. وقد ظل رأينا على الدوام أن متابعة نتائج المناسبات والمؤتمرات الرئيسية لا تزال ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعة مؤتمر قمة الألفية.

نواجه شبكات جديدة للجريمة المنظمة لا تعوقها الحدود. ولا يمكن التصدي لهذه الأخطار والتحديات إلا بزيادة التعاون الوثيق على الصعيد الدولي. وفي هذا المجال، نرحب بتكثيف الجهود التي تبذل في الأمم المتحدة لضمان اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمكافحة الجريمة المنظمة وإشراك منظومة الأمم المتحدة بأسرها في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وندعم أيضاً مناشدة الأمين العام جميع الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني مساعدة الأمم المتحدة على التصدي بفعالية لهذا التحدي، ومناشدة جميع البلدان التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة.

إن تقديم المساعدة الإنسانية إلى الملايين الذين يعانون من آثار الكوارث الطبيعية والإبادة الجماعية والصراعات المسلحة وسائر الطوارئ الإنسانية في جميع أنحاء العالم أمر مهم لتحقيق السلام والأمن.

والظاهرة المتنامية المتمثلة في استهداف العاملين في مجال الشؤون الإنسانية في مناطق الصراعات مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الإنسانية. فأعمال العنف هذه انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. وكما في حالة الإرهاب الدولي، الذي يرتبط أحياناً بهذه الهجمات، نحن مضطرون إلى إعادة النظر في نهجنا تجاه تحقيق الأمن. ولكن القواعد الصارمة ليست الجواب الوحيد، وقد تحدت هي في حد ذاتها من الوصول إلى المحتاجين. ويجب تحقيق التوازن بين الأمن وإتاحة الوصول. فتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال الشؤون الإنسانية مسألة صعبة ومكلفة. ولكن يجب القيام بها، ويجب أن نكون مستعدين لدفع التكلفة التي تنطوي عليها.

ستجتمع الجمعية العامة في السنة القادمة على أعلى المستويات لاستعراض التقدم الذي أحرز في الوفاء بجميع



وفي وقت لاحق، أو في موازاة ذلك إن أمكن، ينبغي أن نبدأ في تشكيل آرائنا بشأن جوهر الوثيقة الختامية. وسنجد أن من المفيد جداً أن نُجري أولاً مجموعة من المناقشات غير الرسمية بشأن مضمون تقرير الفريق الرفيع المستوى في أبكر وقت ممكن، وقبل نهاية هذا العام أيضاً، إن أمكن. وينطبق نفس الشيء على تقرير مشروع الألفية الذي ينبغي أن نتناوله أيضاً في مناقشات غير رسمية، ربما في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٥. وهذه المشاورات غير الرسمية المكثفة تجعلنا مستعدين جيداً للعمل نحو وضع وثيقة نهائية لعرضها على اجتماع القمة، بالإضافة إلى المعلومات التي يوفرها لنا تقرير الأمين العام الذي سيرعرض علينا في آذار/مارس القادم.

وفيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى نفسه، فإن تقرير الأمين العام حول أساليب العمل وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ يوفران لنا توجيهها واضحاً. وبالتالي ينبغي أن يُعقد الاجتماع في شكل جلسة عامة للجمعية العامة على مستوى رفيع، بمشاركة رؤساء الدول أو الحكومات. ونرى أيضاً أن المشاركة النشطة من جانب أصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية وقطاع الأعمال، لها أهمية خاصة لضمان نجاح الحدث الرئيسي الذي سينظم في عام ٢٠٠٥. ولذلك نتطلع إلى إجراء مناقشات لإيجاد وسائل ابتكارية لضمان تلك المشاركة.

وأفضل سبيل لضمان مشاركة قوية على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات هي أن نصل إلى اتفاق مبكر بشأن الوثيقة النهائية. ولذلك من الأهمية بمكان أن نبدأ أعمالنا في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن.

**السيد كارانجا (كينيا)** (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشيد بالأمين العام على الوثائق الشاملة التي تم

من الواضح أن عام ٢٠٠٥ سيوفر لنا فرصة فريدة وسيكون مصدر تحد. ومطلوب منا أن نضع عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على مسارها الصحيح، بوصفها هدفاً مركزياً طويل الأجل للمنظمة. وفي نفس الوقت، سيوفر اجتماع عام ٢٠٠٥ أيضاً فرصة للتعبير عن الالتزام المتجدد بالتعددية - بطرق جديدة وإبداعية حيثما كان ضرورياً. ونأمل أن يقدم الفريق الرفيع المستوى، الذي أنشأه الأمين العام، إسهاماً كبيراً في هذا المجال. ومن الضروري لنا أن نتوصل إلى اتفاق سريع بشأن العملية التي تؤدي إلى هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وسأركز ملاحظاتي القليلة اليوم على هذه الجوانب.

في ضوء حسامة المهام التي تنتظرنا وأهمية المناسبة، يبدو لنا أن من الضروري والمناسب فعلاً عقد هذا الاجتماع على مستوى القمة. ونحن نقدر العرض الموجز الذي قدمه الأمين العام بشأن طرائق عقد هذه القمة ونوافق على التواريخ التي اقترحها لعقد هذا الاجتماع. وبالنسبة للنتائج، نعتقد أن من المهم للغاية أن يُعالج جدول الأعمال المتعلقان بالأمن والتنمية بطريقة تجعل من الواضح أنه لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر وأن كلاهما يدعم الآخر. ويبدو لنا أن إصدار إعلان سياسي مختصر ولكنه شامل سيكون الأداة المناسبة لتحقيق ذلك الهدف. ولذلك، ينبغي أن يتضمن هذا الإعلان مجموعة سياسات للتصدي للأخطار والتحديات الجديدة في ميدان الأمن، والتزاماً بتعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، يجب أن يُغلب الجوهر على الشكل، ولكن دون أن يستبعده. ونرى أن الإعلان ينبغي أن يتناول المسائل الضرورية في ميدان الإصلاح المؤسسي.

يتوقف النجاح في عقد قمة في عام ٢٠٠٥ إلى حد كبير على الاستعدادات التي نعدّها لتلك المناسبة. ويبدو أن من المهم جداً لنا أن نستهل العملية باعتماد قرار قبل نهاية هذا العام بشأن الأساليب، بما في ذلك المستوى والتواريخ.

وعلى الرغم من تلك الالتزامات فإن العالم اليوم ليس أكثر أمنا ولا رخاء. ويتجلى ذلك بوضوح في تقارير الأمين العام التي قدمها على مر السنين. فالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية غير متوازن، وعلى الأرجح أنها لن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥ في بعض المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي حين قامت البلدان النامية بتعبئة كل الجهود من أجل ضمان تهيئة بيئة تمكينية مواتية على المستوى الوطني، فإن هذا لم يواكبه عمل على المستوى الدولي. وإن وسائل التنفيذ اللازمة لإتمام الجهود التي تبذلها البلدان النامية لم تبلغ بعد المستوى المطلوب. وسيلزم بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالهدف ٨، الذي يمثل أهمية قصوى بالنسبة لتحقيق بقية الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يقتضي تحقيق تحسّن في نوعية ومستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، وإقامة نظام تجاري عالمي أكثر إنصافا وشمولا، وتخفيف عبء الديون الذي يقع على كاهل البلدان النامية، وزيادة توزيع وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إننا نقدر مختلف المبادرات التي اضطلع بها في إطار ما نقوم به لتعبئة الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد نشيد بالعمل الذي تقوم به اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة بقيادة الرئيس بنجامين مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، والرئيسة تارجا هالونين، رئيسة جمهورية فنلندا، ونعرب عن تقديرنا لذلك العمل. ونحن نوافقهما على رسالتهما الهامة والإيجابية لتغيير المسار الحالي للعولمة من اهتمام ضيق الأفق بالأسواق إلى اهتمام أوسع بمصالح الشعوب. وقد أكدنا على أن مشاكل العولمة لا يمكن أن تُعزى للعولمة في حد ذاتها، وإنما لطريقة إدارتها. وتشمل القضايا الأساسية النمو السريع في الأسواق العالمية بدون تنمية موازية للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان العمل بشكل متكافئ، والقواعد غير العادلة للتجارة والتمويل العالميين، والفشل في الممارسات

توفيرها لنا لمناقشتنا هذا اليوم. ونؤيد البيان الذي أدلى به وفد قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الحدث التاريخي الذي تمثل في مؤتمر قمة الألفية، والذي جمع بين رؤساء دولنا أو حكوماتنا، شكّل نقطة تحول بالنسبة لمجتمع الأمم. وفي تلك المناسبة التزم زعماء العالم بصوت واحد بالعمل نحو إقامة عالم ينعم بقدر أكبر من السلم والرخاء والعدل. ووضع الزعماء أهدافا محددة لتخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف، والحد من الجوع، وتمكين المرأة، وضمان التعليم للجميع، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويتفق وفدي مع تقييم الأمين العام على أن شعورنا المشترك والتزامنا بوحدة الهدف قد اهتز بفعل الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وبالطبيعة الانقسامية التي أدت إليها الحرب في العراق. وأثبت العام المنصرم أهمية النهج المتعدد الأطراف في مواجهة التحديات والتهديدات التي يواجهها العالم اليوم.

نود أن نذكّر بالمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات، والتي أعطت النتائج المتمخضة عنها المجتمع الدولي ثروة من الأفكار لمواجهة وحل معظم التحديات التي يواجهها العالم اليوم. ويجب ألا ننسى المكانة الهامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢، باعتباره إطارا لتنفيذ الالتزامات العالمية. ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، دفع إلى الأمام روح مؤتمر قمة الألفية من خلال إعادة التأكيد على الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى زيادة تلك الالتزامات العالمية.

التماسك وتفادي الازدواجية. وإننا ندرك أهمية الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وآلياته الفرعية في ذلك الصدد. ونرحب بالمبادرة التي اضطلعت بها الجمعية العامة باتخاذها القرار ٢٧٠/٥٧ بآء الذي يوفر الإرشاد لمختلف الأطراف الفاعلة بغية العمل بشكل تعاوني على تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بإنشاء برنامج العمل المتعدد السنوات الذي يهدف إلى تمكين منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة من إعداد مساهماتهم بشكل أفضل. وتبعاً لذلك فإن دور اللجان الإقليمية في تعزيز الحوار المشترك بين القطاعات والحوار فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الإقليمي أمر أساسي. ونعتقد أنه ينبغي تنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً.

يرحب وفد بلادي بالتعاون بين مكتي اللجنتين الثانية والثالثة ومكتب الجمعية العامة في الدورتين الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين لضمان تغطية متجانسة لعملية التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. كما أننا نرحب بتحسين عمل اللجنتين الرئيسيتين، ولا سيما فيما يتعلق بترشيح جدول أعمالهما في المستقبل من خلال مناقشة بنودهما مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات وتجميع تلك البنود أو حذف ما هو غير ضروري منها. ومع ذلك، ينبغي أن نولي المراعاة الواجبة لاحتياجات وألويات الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وإن استخدام المناقشات التفاعلية هو أيضاً أداة مفيدة لتوسيع إطار المناقشة بشأن المسائل ذات الصلة.

إن القمة الرفيعة المستوى التي ستُعقد في عام ٢٠٠٥ ستتيح لنا فرصة لضخ طاقة جديدة في إطار ما نبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل تحقيق

الدولية الحالية للاستجابة بشكل مناسب للتحديات التي تفرضها العولمة والوصول إلى الأسواق، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والعجز الخطير في ممارسة الديمقراطية. ويؤيد وفد بلدي بشكل كامل مشروع القرار الذي عرضته تزانيا وفنلندا في إطار هذا البند (A/59/L.38).

ويرحب وفدي بعملية العولمة على النحو الذي يوصي به التقرير. فلهذه العملية بُعد قوي وسليم يقوم على أساس القيم المشتركة عالمياً واحترام حقوق الإنسان وكرامة الفرد. وإها عملية عادلة وشاملة يديرها الجميع بشكل ديمقراطي وتوفر فرصاً ومصالح ملموسة لجميع البلدان والشعوب. وفي ذلك الصدد فإننا نؤكد على الدور الحاسم للدول والأمم باعتبارها أطرافاً عالمية فاعلة، ولا سيما فيما يتعلق بالالتزام بالعمل المتعدد الأطراف وبالقيم العالمية والأهداف المشتركة ومدى حساسيتها للأثر المترتب على سياساتها العابرة للحدود.

ونود أيضاً أن نشيد بالجهود التي يبذلها رؤساء إسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا فيما يتعلق بمبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر، ولا سيما المقترحات المتعلقة بالموارد المبتكرة للتمويل. وإن الفريق التقني المعني بالآليات المبتكرة للتمويل يؤكد على ضرورة اعتماد نهج تكميلي جديد فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية يهدف إلى زيادة كمية الموارد المتاحة وضمان تدفق المعونات بشكل عملي أفضل. وعرض لفريق التقني تدابير تستهدف توفير تدفق الموارد على نحو يمكن التنبؤ به ومتواصل في الأجل الطويل لضمان نجاح الدول المتلقية في توفير الموارد بشكل فعال للتنمية الطويلة الأجل. ومن الضروري أن تقوم الأمم المتحدة بالعمل على زيادة استكشاف تلك المبادرات ودراساتها.

إن تنسيق متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة أمر حتمي لضمان

إن القضايا العالمية مثل الفقر والفجوة الرقمية وتدهور البيئة كلها تؤثر على المناطق الجغرافية المختلفة بطرق متباينة. ومن ثم فإن المنظمات الإقليمية غالباً ما تكون مؤهلة أكثر من غيرها لتقديم الحلول الخاصة بكل منطقة على حدة، والنهج التي يمكن أن تعزز الجهود العالمية المبذولة لحل تلك المسائل. وترى جمهورية كوريا أنه ينبغي أن نمنح دوراً أكبر للجان الإقليمية في تنسيق المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى الإقليمي، على نحو ما هو مبين في القرار ٢٧٠/٥٧ بـ.

وفي هذا الصدد، نتفق مع جاء في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة E/2004/71 المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، بأن اللجان الإقليمية يمكنها أن تضطلع بدور هام من خلال قيامها بدور مركز التنسيق الإقليمي لرصد وتقييم التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما أننا نؤيد تعزيز دور اللجان الإقليمية كأطراف مشجعة للحوار المشترك بين القطاعات والحوار فيما بين أصحاب المصالح المتعددين على المستوى الإقليمي. وإننا نوافق على أنه ينبغي للجان الإقليمية أن تنظر في تناول البعد الإقليمي للمواضيع المتفرعة المنبثقة عن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة.

إن وفد بلدي يشدد على أهمية تعزيز الروابط بين التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة لمنظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية. فالواقع أن الصياغة العامة لسياسات الأمم المتحدة قد تكون أحياناً بعيدة بشكل ما عن الظروف القائمة في الميدان، مما يستتبع أن تكون الولايات والمشاريع والبرامج التي يعدها المقر صعبة التنفيذ في الميدان. وفي هذا الصدد، فإن من الضروري تعزيز الصلة بين وضع السياسات والأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة عموماً، بما في ذلك من خلال زيادة التفاعل بين شتى الهيئات الإدارية.

ذلك ينبغي أن يجذب هذا الحدث المشاركة على أعلى مستوى سياسي وأن تصدر عنه رسالة قوية إلى المجتمع الدولي. ونقترح أن ينبثق عن هذا الحدث كنتيجة له خطة عمل يتم التوصل إليها بالتفاوض من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، ونحن نعمل نحو القمة الرفيعة المستوى، نود أن نقترح أن تستفيد العملية التحضيرية لذلك الحدث من خبرة الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الألفية.

**السيد سام - هون كيم (جمهورية كوريا) (تكلم**

بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للأمين العام على التقريرين الشاملين اللذين قدمهما لنا (A/59/545 و 282) واللذين يبينان بكل وضوح وبكل دقة التقدم الذي تم إحرازه والتحديات التي ما زلنا نواجهها.

وتعتقد جمهورية كوريا أن التنسيق بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر أساسي لتحقيق التنفيذ والمتابعة الناجحين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى تحقيق المزيد من القابلية للتنبؤ في برنامج عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تيسير التكامل الأفقي الأمثل وتعزيز التشاور بين الجمعية العامة والمجلس.

وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع قرار الجمعية ٢٧٠/٥٧ بـ، فإن وفد بلدي يعتقد أنه يجب أن نواصل تعزيز أواصر التعاون بين اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة والجزء العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تفادي ازدواجية العمل فيما بينها. وإضافة إلى ذلك، فإننا نتفق على أنه ينبغي أن تعمل الجمعية العامة من أجل تبسيط وتنظيم عمل اللجنة الثانية بشكل أكثر اتساقاً من أجل تعزيز تركيزها ورؤيتها ومشاركتها في الأعمال.

بالجبن تقوض قدرة الأمم المتحدة والجماعات الإنسانية الدولية على مد يد المساعدة لجهود إعادة الإعمار وحماية الضعفاء. ويجب أن تظل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صامدة في مكافحة الإرهاب بجملة أمور منها التقييد بجميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ويسلط تقرير الأمين العام الضوء كذلك على تفاوت إقليمي مثير للقلق في مستوى التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكلما اتسع نطاق العولمة وازدادت عمقا، تشكل هذه الفجوة المتزايدة الاتساع في التنمية الإقليمية عقبة خطيرة تعترض طريق النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويجب أن نسلم بأن رفاه المناطق الجغرافية مترابط. فانعدام التقدم في إحدى المناطق يمكن أن تكون له تداعيات سلبية في المناطق الأخرى. وبالتالي، ونحن نواصل السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي توجيه اهتمام خاص لمعالجة التهميش الذي تعانيه بعض المناطق.

ويساور وفدي القلق بصفة خاصة بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي ما برح يشيع الخراب في أرجاء العالم. وكما جاء في تقرير الأمين العام، تشكل الزيادة في عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٣ تذكرا صارخا للمجتمع الدولي بوجوب تكريس قدر أكبر من الاهتمام لمواجهة هذه الأزمة الراهية. ففيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يؤثر في صحة الناس والدول حول العالم فحسب، وإنما أيضا يعوق جهود التنمية التي تبذلها أشد البلدان تضررا منه.

ويشكل ظهور أوبئة جديدة واسعة الانتشار، من قبيل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، خطرا آخر على الصحة العامة، وعلى التجارة والنقل والتنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق نود أن نسلط الضوء على ضرورة مواصلة إيلاء الاهتمام لتحسين التنسيق والترابط في الأنشطة التنفيذية فيما بين مختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في الميدان. وعلى وجه الخصوص فإننا نرى أن زيادة الاتساق فيما بين الأطر الإنمائية الاستراتيجية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية الناجحة. فالأطر الإنمائية الاستراتيجية هي الأساس النظري للبرامج الإنمائية، ولايات وألويات متباينة أو متضاربة فيما بين الوكالات في الميدان، يمكن أن يعرقل جهودنا الجماعية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية. والوحدة والاتساق فيما بين الأطر الإنمائية ينبغي أن تظل لهما الأولوية.

إن إعلان الألفية يشكل التزاما مشتركا من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيق السلم والتنمية للمجتمع الدولي قاطبة. والأهداف المكرسة في إعلان الألفية مترابطة ومتآزرة وتتطلب وجود نهج شامل متعدد الأبعاد. ويجب أن نتذكر أن بلوغ أي هدف من هذه الأهداف مرتبط بشكل كبير ببلوغ بقية الأهداف، بمعنى أنه، في جملة أمور، لا يمكن أن يتحقق السلم بدون التنمية والعكس صحيح. ويقدم تقرير الأمين العام (A/59/282) مزيجا من التقدم في تنفيذ إعلان الألفية ومن التحديات التي تعترضه.

ففي مجال السلام والأمن، يصور التقرير كلا من النجاح في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة والأخطار المستمرة، كالإرهاب والجرائم عبر الحدود الوطنية وانتهاك القانون الإنساني الدولي. ويتفق وفدي مع الأمين العام في أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار العالميين. كما أن الإرهاب يهدد رخاء المجتمع الدولي ويعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتدين جمهورية كوريا الإراهيين الذين يستهدفون المدنيين الأبرياء وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في تقديم المعونات. فهذه الجرائم المتسمة

وفي الختام، أود أن أشدد على أن جهودنا الجماعية لتنفيذ إعلان الألفية هي أكبر امتحان لإخلاصنا في تحسين المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة والتزاماتها. ويجب أن نظل على إصرارنا في السعي لتحقيق هذه الغايات النبيلة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه البنود من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

ويجب أن نضع خطة حاسمة لمكافحة هذه التحديات الصحية والإنمائية وما يستجد منها في المستقبل.

واسمحوا لي أن أنطرق بإيجاز إلى الطرائق والشكل والتنظيم فيما يتعلق بالاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥. سيمثل الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ أول فرصة للأمم المتحدة لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في متابعة لإعلان الألفية والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، تعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على التخطيط والإعداد لهذا الاجتماع، فضلا عن نتائجه.

وفي رأينا أن يتخذ الاجتماع العام الرفيع المستوى إجراءات ملموسة للنهوض بتنفيذ إعلان الألفية. ويجب لذلك أن تتضمن الوثيقة الختامية خيارات عملية تتعلق بالسياسات العامة. كذلك ينبغي أن يكون للاجتماع جدول أعمال متوازن يتجلى فيه على النحو الواجب كل من التنمية والسلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، يتطلع وفدي إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى الذي يوشك على الصدور، وتقرير ساكس، وتقرير الأمين العام الشامل عن إعلان الألفية. ونرجو أن تؤدي المناقشة المتعمقة لهذه التقارير إلى نتائج مثمرة. وكما أئفق في الاجتماع غير الرسمي الأول في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، يجب أن تتسم عملية التحضير للاجتماع الرفيع المستوى بالصراحة والشمول والشفافية لكي تكفل أوسع نطاق ممكن من مشاركة الدول الأعضاء.

ويرجو وفدي في هذا الصدد أن يتخذ في أسرع وقت ممكن قرار بشأن طرائق الاجتماع وشكله وتنظيمه تتجلى فيه على النحو الواجب إرادة الدول الأعضاء، وذلك للمساعدة في توجيه العملية التحضيرية.